على وقع الشروط التركية الرافضة لبحث أي حلّ سياسي للأزمة الليبية في وجود اللواء المتقاعد خليفة حفتر، باشرت الولايات المتحدة سلسلة اتصالات لكبح دوره، واستطراداً دور الإمارات، لمنع تحوّل سرت ومحيطها النفطي إلى ساحة معارك، علماً أنه تمّ تسجيل تحركات لمجموعة «فاغنر» من الجفرة إلى سرت

ليبيا
ترقّب في سرت

مساعٍ أميركية لكبح دور الإمارات وتسريع الحل السياسي

حصل حفتر على دعم عسكري هائل من الإمارات (الأناضول)

للحديث تتمة...

السراج تحت التهديد

اسامة علي

للأسبوع الثالث على التوالي، لا تزال حكومة فائز السراج عاجزة عن فرض مجلس إدارة جديد لشركة الكهرباء، إحدى أهم مؤسساتها الحيوية المتصلة بحياة المواطن مباشرة، بسبب رفض الإدارة السابقة للأمر، وتحصّنها داخل مقرّ الشركة بحماية مجموعة مسلحة، وسط العاصمة طرابلس. وكان لافتاً أيضاً أن بيان الحكومة بشأن تعيين المجلس الجديد، توافق مع صدور بيان آخر يعلّق على آخر المستجدات السياسية، في ظلّ تشديد السراج على رفض اللواء المتقاعد خليفة حفتر وحلفائه كشركاء سياسيين في صنع السلام والاستقرار لليبيين. يعلّق كثير من النشطاء على عدم قدرة السراج، الذي يترأس المجلس العمومي لشركة الكهرباء، في البلاد، على فرض إدارة جديدة لشركة الكهرباء التي لا يبعد مقرّها عن مقرّه سوى 5 كيلومترات فقط، وإمكانية فرض موقفه من حفتر في أي عملية سياسية قد ترعاها دول كبرى وإقليمية، في ظل جهود مغاربية وجزائرية وأخرى تجري بين روسيا وتركيا واقتراب أميركي يطالب بالعودة إلى مخرجات برلين. فالمجموعة المسلحة التي تحمي إدارة شركة الكهرباء القديمة هددت السراج علناً، في بيان لها الثلاثاء الماضي، بقولها: «وعلى الباغي تدور الدوائر»، وهي إحدى مكونات قوات الحكومة التي قاتلت مليشيات حفتر لأكثر من عام.

وطالما تحجج حفتر بأن حربه على العاصمة من أجل تحريرها من سلطة «المليشيات»، وطالما صرّح مسؤولو الحكومة بأنهم قائمون على برامج تفكيك المليشيات التي بات المواطن اليوم متأكداً من وقوفها عائقاً أمام حل أزماته، كغياب السيولة النقدية وغياب الكهرباء 20 ساعة يومياً، والوقود، وغياب الأمن، إلى آخر القائمة. لكن الجديد اليوم يظهر في عجز السراج وفريقه عن الحدّ من سيطرة المليشيات الخارجة عن سلطته وتقويضها وتفكيكها.

تواجه الحكومة سؤالاً ذا شقين، وقد تجدّدت المعركة على تخوم سرت، بينما نشطت عواصم في الدفع بالأزمة نحو الحل السياسي: أولاً حول قدرتها على إقناع تلك المجموعات المسلّحة بأي حل سياسي قد تقبل به أو يفرضه المجتمع الدولي، وثانياً حول قدرتها على تقويض نفوذ المجموعات المسلحة وفرز الخارج عن القانون منها عن غيرها، بل وإمكانيتها في الحدّ من حدوث أي صدام مسلح بينها، على غرار ما شهدته العاصمة نهاية عام 2018 ومطلع عام 2019. ولا يبدو الجواب قريباً أو سهلاً.

الفاهرة، طرابلس ـ **العربي الجديد**

تتسارع الاتصالات على أكثر من خط لتسريع الحل السياسي في ليبيا، بينما يشهد الميدان، تحديداً محور سرت – الجفرة، تحركات تشي بأن إمكانية تفجّر الوضع عسكرياً ممكنة في أي لحظة، خصوصاً في ظل التحشيد الذي تقوم به مليشيات خليفة حفتر بدعم من روسيا عبر مرتزقة فاغنر. ومقابل تأكيد المتحدث الرسمي باسم مكتب الإعلام الحربي لعملية «بركان الغضب»، عبد المالك المدني، أستمرار الهدوء الحذر في محيط سرت، وسط البلاد، تزامناً مع تحشيد عسكري مستمر وانتظاراً لأوامر عسكرية بتقدّم قوات «الوفاق» باتجاه المدينة، تداولت مواقع التواصل الاجتماعي على نطاق واسع، خلال الساعات الماضية، مقطع فيديو يظهر تحرك رتل عسكري تابع لمجموعة «فاغنر» الروسية من قاعدة الجفرة باتجاه مدينة سرت.

من جانبها، قالت قناة الحدث، المقرّبة من حفتر، في خبر عاجل فجر أمس، إن «الجيش (مليشيات حفتر) بدأ بشن أنظمة دفاع جوية من طراز اس-200 في محيط مدينة سرت، تحسباً لأي هجوم معادٍ»، في إشارة إلى استعداد قوات الوفاق للتقدم باتجاه سرت في أي لحظة.

وتزامن ذلك مع كشف مصدر مصري مقرب من اللجنة المعنية بالملف الليبي، عن تزويد أبوظبي للمليشيات حفتر بأسلحة نوعية مضادة للقطع البحرية، في محاولة للحد من تحركات البحرية التركية قبالة سواحل المناطق الخاضعة لسيطرة مليشيات شرق ليبيا وفي مقدمتها سرت. وأوضح المصدر أن الإمارات زودت حفتر بصواريخ «كلوب أم» التي يتم إطلاقها من الأرض، وهي صواريخ تستخدمها القوات الروسية، وتعمل على مرحلتين ويتم توجيهها إلى الهدف عن طريق الرادار النشط، ومنظومة الملاحة الروسية «غلوناس» لتحديد المواقع، ونظم ملاحية أخرى داخلية. ويمكن للصاروخ أن يصل إلى سرعة 0,8 ماخ (987 كيلومتراً في الساعة)، ويحلق على ارتفاع من 10 أمتار إلى 15 متراً، وبعض النسخ منه تصل سرعتها إلى 2,9 ماخ (3580,92 كيلومتراً في الساعة)، وأقصى مدى للصاروخ هو 300 كيلومتر.

وبحسب المصدر فإن أبوظبي زودت أيضاً مليشيات حفتر، بالصاروخ الأوكراني «أر 360 نيتون» المضاد للسفن، لافتة إلى أن تلك الصواريخ وصلت أخيراً على متن طائرة شحن إماراتية حطت في قاعدة الخادم. وكشف أن الإمارات حشدت كميات كبيرة من أسلحة نوعية جديدة على الساحة الليبية، وهو ما طرح الحديد من التساؤلات بشأن ذلك، خصوصاً أن غالبية تلك الأسلحة تستلزم تدريبات دقيقة لمستخدميها. ويصل مدى صاروخ «أر 360 نيتون» حتى 280 كيلومتراً وسرعته إلى 900 كيلومتر، ويزن 870 كيلوغراماً، ووزن رأسه الحربي 150 كيلوغراماً. ويبلغ قطره 380 ميليمتراً وطوله مع معزز الإطلاق 5,05 أمتار. وهو ما يمكنه من التعامل مع سفن حربية.

وبحسب مصدر دبلوماسي أميركي مطلع على ملف الأزمة الليبية، تحدث مع «العربي الجديد» فإن الإدارة الأميركية أنخرطت أخيراً في اتصالات ومباحثات مع الإمارات باعتبارها محركاً أساسياً للتوتر في شرق ليبيا، عبر استمرار دعمها الكبير بالسلاح للمليشيات حفتر، وتنسيق المواقف مع روسيا تلك المعركة، أو في حالة انسحاب الطرف المسيطر عليها حالياً واعتماده سياسة الأرض المحروقة.

> تركيا نشرت 6 بطاريات من منظومة دفاع جوي سوفييتية
>
> كشفت تقارير عن تعاون حميدتي وأبوظبي لمدّ حفتر بمرتزقة

في هذا السياق، ذكرت مصادر مصرية وغربية خاصة لـ«العربي الجديد»، أن تركيا أبلغت الإدارة الأميركية، بأنه لن يكون هناك أي اتفاق سياسي بشأن ليبيا في وجود اللواء المتقاعد خليفة حفتر، مؤكدة أن هذا الأمر خط أحمر لأي تحرك عتيد بشأن الملف الليبي.

وأوضحت المصادر أن هناك تلاقي رغبات بشأن التوصل إلى اتفاق سياسي يُنهي الأزمة في ليبيا، ويضمن إعادة تشغيل المنشآت النفطية، ما يقتضي من جميع الأطراف تقديم تنازلات. ويتزامن ذلك مع نقل حفتر مجموعة من صلاحياته إلى ما يعرف برئيس الأركان العامة عبد الرزاق الناظوري في إدارات عدة، هي: غرفة العمليات الرئيسية، المناطق العسكرية، إدارة التدريب، إدارة العمليات، إدارة المساحة، إدارة الحرب الإلكترونية، وإدارة الاستطلاع، بخلاف كافة الغرف الأمنية التابعة للمليشيات شرق ليبيا، وذلك في وقت كان يتولى فيه الناظوري غرفة العمليات العامة الخاصة بمواجهة درنة.

وفي غضون ذلك، كشف مصدر ميداني تابع لحكومة الوفاق، أن أنقرة تعاطت بشكل إيجابي للغاية مع مخاوف قوات الحكومة الشرعية، بشأن رصد تواجد مقاتلات روسية في قاعدة الجفرة، بخلاف الحديث عن نشر صواريخ ذات مدى بعيد في محيط سرت من جانب مليشيات حفتر. ونوّه إلى أن تركيا نشرت 6 بطاريات من منظومة الدفاع الجوي السوفييتية «اس 125» التي حصلت عليها من أوكرانيا، في مناطق قريبة من محاور سرت إضافة إلى مصراتة، التي طالب ممثلوها العسكريون الجانب التركي بتلك الخطوة، مشيراً إلى أن تلك المنظومة قادرة على رؤية طائرات لمسافة تصل إلى 100 كيلومتر.

في المقابل، كشف مصدر سوداني مسؤول مطلع على الملف الليبي، عن التنسيق بين أبوظبي، ونائب رئيس مجلس السيادة السوداني محمد حمدان دقلو «حميدتي» قائد قوات الدعم السريع، بشأن تزويد مليشيات حفتر بالمرتزقة السودانيين، مؤكداً أن ما جرى الإعلان عنه أخيراً بشأن ضبط متسللين سودانيين وسوريين إلى الأراضي الليبية بهدف القتال هناك، كان باتفاق مسبق مع الجانب الإماراتي، بهدف مواجهة الضغط الدولي على الجيش السوداني، بعد التقارير الدولية التي كشفت عن حجم التعاون بين حميدتي وحكام الإمارات بشأن دعمهم بالمرتزقة للقتال إلى جوار حليفهم في شرق ليبيا. بدوره، التقى القائم بأعمال السفارة الأميركية لدى ليبيا، جوشوا هاريس مسؤولين ليبيين خلال زيارته لمدينة مصراتة، بغية «إحباط التصعيد العسكري في سرت والجفرة، وإعادة فتح قطاع الطاقة في ليبيا». وذكر بيان للسفارة الأميركية أن «التشاور» مع القادة الليبيين يهدف أيضاً إلى «تكثيف الجهود الليبية لتسريح المليشيات العنيفة ونزع سلاحها وإعادة دمجها». وجدد الدبلوماسي الأميركي في لقاءاته مع «نائب رئيس الوزراء أحمد معيتيق ووزير الداخلية فتحي باشاغا»، دعم بلاده لسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، مشدّداً كذلك «على الحاجة الملحة لمغادرة القوات الأجنبية والمرتزقة البلاد». يأتي هذا فيما وصفت الرئاسة التركية على لسان المتحدث باسمها إبراهيم كالن، التحركات العسكرية في الجفرة بأنها إشارة ليست جيدة وتعتبر تحضيراً لهجوم.

وكان وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني، أيمن الصفدي، استقبل رئيس مجلس نواب طبرق عقيلة صالح، في اجتماع استعرض الجهود للتوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية. وأكد الصفدي، خلال اللقاء، أهمية تكثيف الجهود المستهدفة التوصل إلى حل سياسي عبر حوار ليبي - ليبي.

هل تحيي استراتيجية «الوسيط المحايد» دور المغرب؟

> يحاول المغرب عبر انتهاجه سياسة الوساطة المحايدة في الملف الليبي، إعادة إحياء اتفاق الصخيرات، ولو بصيغة معدلة

الرباط ـ **عادل نجدي**

أعاد الحراك الدبلوماسي، الذي شهدته الرباط أخيراً، بعد استقبالها رئيس مجلس النواب الليبي المنعقد في طبرق عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة الليبي خالد المشري، في اجتماعات منفصلة، المغرب، مجدداً، إلى الملف الليبي، من بوابة محاولة تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة في هذا البلد، بهدف التوصل إلى اتفاق ليبي - ليبي ينهي حالة الانقسام الحادة. وهذه ليست المرة الأولى التي يستضيف فيها المغرب حوارات ومفاوضات على مستوى عالٍ بين أطراف الصراع الرئيسية في ليبيا. غير أن الحراك الدبلوماسي الأخير يشي بأن الرباط تحاول العودة بقوة للعب دور الوساطة في الملف، ومواصلة تحركاتها على أساس خارطة الطريق التي أعلن عنها يوم 23 يونيو/ حزيران الماضي في العاصمة المصرية القاهرة خلال الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب.

ولئن كانت الدبلوماسية المغربية في هذا التوقيت حريصة على استعادة دور «الوسيط المحايد» بين الفرقاء الليبيين من خلال تقريب وجهات النظر بينهم «من دون أي أجندة أو أي مصلحة في هذا البلد»، بحسب وزير الخارجية ناصر بوريطة، فإن السؤال الذي يطرح هو حول المكاسب التي حققتها الرباط من بوابة استضافتها طرفي النزاع في آن واحد؟

من المؤكد أن الحراك الدبلوماسي، يومي الأحد والإثنين الماضيين، مكّن المملكة من استعادة زمام المبادرة في الملف الليبي، وتجاوز عثرة إقصائها من المشاركة في مؤتمر برلين، حين فوجئت في يناير/كانون الثاني الماضي بتغييبها عنه.

وأصبح موقع المغرب من المعادلة الليبية محلّ نقاش، في ظل رغبة قوى دولية في إسقاط اتفاق الصخيرات بإطار توافق ليبي - ليبي برعاية الأمم المتحدة، وفتح الباب عبر ندوة برلين على تدويل الأزمة الليبية وتدخّل خارجي بحجة مراقبة إدخال الأسلحة. في موازاة ذلك، كانت لافتة محاولاتٌ أخرى جرت لتحجيم دور المغرب إقليمياً، من خلال دخول الدبلوماسية الجزائرية على الخط، ساعية إلى استعادة حيويتها في المنطقة المغاربية، ومحاولة إبعاد الرباط عن «حديقتها الخلفية»، من خلال دفن اتفاق الصخيرات، وطرح خطة ثلاثية لحلّ الملف الليبي.

كما برزت محاولات تحجيم لدور الرباط من خلال تغييب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي اتفاق الصخيرات، الذي كان قد وضع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2015 خارطة طريق واضحة لإنهاء الخلاف بين الأفرقاء الليبيين، من المبادرة التي كان قد أعلن عنها في 6 يونيو/ حزيران الماضي. واللافت أن المبادرة المصرية جاءت بعد أسابيع قليلة على محاولة اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر الانقلاب على اتفاق الصخيرات، ووصفه بأنه «اتفاق مشوه ومدمر، قاد ليبيا إلى منزلقات خطيرة».

وفي الوقت الذي أفلح فيه المغرب في العودة إلى الملف الليبي واستعادة زمام المبادرة، في ظلّ تزايد التنافس الإقليمي والدولي للسيطرة على الملف، بدا لافتاً أن الرباط حققت مكسباً آخر، بعدما أظهرت مواقف الفرقاء الليبيين أن هناك إجماعاً على الدور المحوري للمغرب في حلّ الأزمة الليبية. ويأتي ذلك نظراً لما يشكله اتفاق الصخيرات من أرضية سياسية تأسيسية، لا تتعارض مع كل الاتفاقيات والمبادرات الليبية الأخيرة، بما فيها مبادرة عقيلة صالح. وبالتزامن مع تحويل المملكة على الحوار بين مجلس نواب طبرق والمجلس الأعلى للدولة في ليبيا للوصول إلى تفاهمات حول كيفية تطوير وتجويد اتفاق الصخيرات، كشفت تصريحات رئيس المجلسين، أن هناك تشبثاً بالدور المغربي في مساعي حلحلة الأزمة، ودعوة صريحة إلى الرباط من أجل رعاية التوجه الجديد الرامي إلى البحث عن صيغة جديدة تقوم على أساس إدخال تعديلات على الاتفاق بما يتلاءم مع المرحلة الحالية. وهذا ما أكده المشري بعد المباحثات التي جمعته برئيس مجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان المغربي)، عبد الحكيم بن شماش.

ويرى مدير مركز الدراسات الدولية حول تدبير الأزمات في جامعة القاضي عياض بمراكش، إدريس لكريني، في حديث مع «العربي الجديد» أن الموقف الصادر عن طرفي النزاع الليبي بخصوص أهمية اتفاق الصخيرات، هو مكسب كبير يبرز أن القوى الليبية بدأت تعي أهمية مخرجات الاتفاق، كما يعكس ثقة تلك الأطراف في المغرب الذي يسعى بصورة فعلية إلى لمّ شمل الليبيين، من دون الاصطفاف مع طرف ضد آخر.

> تشبث ليبي بالدور المغربي في مساعي حلحلة الأزمة

شرق غرب

قصف مدفعي يستهدف تنظيم «ولاية سيناء»

قصفت المدفعية المصرية، أمس الأربعاء، القرى التي يسيطر عليها تنظيم «ولاية سيناء» الموالي لتنظيم «داعش»، قرب مدينة بئر العبد بمحافظة شمال سيناء، شرقي البلاد. وذكرت مصادر قبلية وشهود عيان أن المدفعية المنتشرة على الطريق الدولي قصفت قرى قاطية وقطية والمربح والجنائين بعشرات القذائف. وفي سياق متصل، أصيب ثمانية مواطنين في انفجار لغم أرضي جنوب قرية المربح ببئر العبد. كذلك أفادت مصادر طبية عسكرية عن إصابة خمسة من أفراد الشرطة المصرية، بينهم ضابط، في تفجير مدرعة قرب كمين الميدان، على الطريق الدولي بين العريش وبئر العبد.

(العربي الجديد)

بيلاروسيا: توقيف 32 من مرتزقة «فاغنر»

أعلنت وسائل الإعلام البيلاروسية، أمس الأربعاء، توقيف 32 مسلحاً روسياً من المجموعة العسكرية الخاصة «فاغنر»، موضحة أنهم جاؤوا «لزعزعة استقرار» البلاد مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في 9 أغسطس/ آب المقبل. وأعلنت الشبكة التلفزيونية البيلاروسية الأولى ووكالة الأنباء الرسمية «بيلتا» عن عمليات التوقيف التي تمت بأمر من السلطات، التي علمت «بوصول 200 مقاتل إلى بيلاروسيا لزعزعة استقرار الوضع في فترة حملة انتخابية».

(فرانس برس)

الجزائر: «مجتمع السلم» تدعو إلى حوار حول الدستور

طالبت حركة «مجتمع السلم»، أكبر الأحزاب الإسلامية في الجزائر، السلطة، أمس الأربعاء، بفتح حوار سياسي للتوافق على مخرجات دستور توافقي، وحذّرت من محاولة استغلال وتحويل المجتمع المدني إلى سند سياسي للسلطة وتحويله عن وظائفه المجتمعية. كذلك حمّلت الحكومة مسؤولية الإخفاق في إدارة أزمة وباء كورونا.

(العربي الجديد)

العراق: تعزيزات على الحدود السورية

أعلن المتحدث العسكري باسم الحكومة، اللواء يحيى رسول، أمس، عن وصول تعزيزات عسكرية إلى الحدود مع سورية ضمن محافظة الأنبار، في محاولة لضبط المناطق الحدودية، ومنع عناصر تنظيم «داعش» من التسلل إلى داخل الأراضي العراقية. وأوضح رسول أن «القيادة الأمنية في العراق تركز على نشر قوات عسكرية ونقاط مراقبة على الشريط الحدودي مع بقية الدول المجاورة للبلاد، بهدف تأمينها والسيطرة عليها ومنع وجود أية عناصر إرهابية هناك».

(العربي الجديد)

تفجير في بغداد

أصيب خمسة عراقيين، أمس الأربعاء، في انفجار عبوة ناسفة في منطقة باب الشرقي وسط العاصمة بغداد. وأعلنت خلية الإعلام الأمني في العراق أن العبوة انفجرت داخل سيارة قرب محطة وقود الكيلاني مدخل الطريق السريع في بغداد، مما أدى إلى إصابة خمسة أشخاص كانوا داخلها. من جهة أخرى، أعلنت هيئة «الحشد الشعبي» إحباطها محاولة تسلل لعناصر «داعش» في قضاء خانقين بمحافظة ديالى، شمالي شرق العراق.

(قنا)

لائحة سحب الثقة من الغنوشي: حملة ضد «النهضة»

الغنوشي ألف من فشل معارضيه بسحب الثقة منه (الأناضول)

> يستميت معارضو «حركة النهضة» في تونس لإسقاط رئيس البرلمان راشد الغنوشي، عبر محاولة سحب الثقة منه، على اعتبار أن حدوث ذلك سيقود نحو تحجيم الحركة

تونس ـ **وليد التليلي**

ينظر البرلمان التونسي، اليوم الخميس، في لائحة سحب الثقة من رئيس البرلمان راشد الغنوشي، في جلسة بلا نقاش وبتصويت سري للنواب، تماماً كما كانت جلسة انتخابه، ما يجعلها مفتوحة على كل الاحتمالات ورهن تحالفات اللحظات الأخيرة التي قد تنسج قبل موعد التصويت.

وعلى الرغم من إبداء حركة النهضة ثقتها بعدم القدرة على سحب الثقة من رئيسها في البرلمان اليوم، إلا أن تصريحات أعضائها في الأيام الأخيرة، بما في ذلك الحديث عن «ضغوط وأموال توزع»، تجعل السيناريوهات غير محسومة.

ويبلغ عدد النواب الموقعين على مطلب سحب الثقة 89 نائباً، وهو لا يكفي لتحقيق الأغلبية المطلقة (109)، ما يفرض عليهم إقناع 20 نائباً إضافياً بالانضمام إليهم.

وتظهر خريطة توزع الأصوات داخل المجلس النيابي، أن الشق الداعم لرئيس البرلمان يضم كتل «حركة النهضة» (54 نائباً)، و«ائتلاف الكرامة» (19 نائباً)، الذي أعلن مسبقاً أنه غير معني بسحب الثقة من الغنوشي وقرر عدم المشاركة في جلسة اليوم. على المقلب الآخر توجد كتل «تحيا تونس»، و«الإصلاح»، و«الديمقراطية»، التي تضم «حركة الشعب» و«التيار الديمقراطي». وهؤلاء سبق أن تقدموا بمشروع اللائحة لسحب الثقة من الغنوشي، وجمعوا تواقيع 73 نائباً (العدد القانوني اللازم)، وانضمت إليهم كتلة «الحزب الدستوري الحر»، التي ترأسها عبير موسي (16 نائباً). وبذلك يبقى الحسم عملياً بيد كتل «قلب تونس» (27 نائباً)، و«الوطنية» (11 نائباً)، و«المستقبل» (9 نواب)، بالإضافة إلى 8 نواب غير منتمين لكتل. وكانت كتل «النهضة» و«قلب تونس» و«ائتلاف الكرامة» و«المستقبل» ومستقلين، قد تقدموا بلائحة سحب الثقة من الحكومة بـ105 أصوات، ما يعني أنهم قادرون على إسقاط مشروع معارضيهم إذا لم يتغير تحالفهم مع المعطيات الجديدة التي فرضها الصراع السياسي.

وسيكون التصويت على الثقة بالغنوشي مرتبطاً بتطور الأحداث على مستوى تشكيل الحكومة وبالمشهد العام في البلاد. كما سيكون على حزب نبيل القروي أن يحدد بوضوح استراتيجية تحالفاته إزاء هذه التطورات المتلاحقة التي تشهدها البلاد وفي تعليق له بعد اجتماع مكتب المجلس لتعيين موعد الجلسة، أكد الغنوشي، أخيراً، أنه قبل عرض نفسه على تجديد الثقة في جلسة عامة، إيماناً منه بالديمقراطية، وتأكيداً على أنه لم يأت على ظهر دبابة، «وبالرغم من أن اللائحة ساقطة شكلاً، وبها إخلالات إجرائية تتعلق بالتواقيع، قبلت ذلك من أجل الديمقراطية ومن أجل زملائي المحترمين. لا يمكن لرئيس البرلمان البقاء للحظة واحدة دون موافقة النواب، ولذلك قبلنا هذا الاختبار لتجديد الثقة، وليس سحبها». وتعكس ثقة الغنوشي هذه تأكيداً على أن معارضيه عاجزين عن جمع الـ109 أصوات الضرورية لسحب الثقة، وأنه متبقٍ من حلفائه، كتل «قلب تونس» و«ائتلاف الكرامة» و«المستقبل» ونواب مستقلين، وهو التحالف الجديد الذي نجح في الضغط على إلياس الفخفاخ ليستقيل من منصبه في رئاسة الحكومة.

وفي السياق نفسه، أكدت النائبة عن «حركة النهضة» يمينة الزغلامي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «حركة النهضة وكتلتها البرلمانية تعتبران أن مسألة سحب الثقة من رئيس البرلمان راشد الغنوشي آلية ديمقراطية». وحول تصريحات بعض النواب بنجاحهم في جمع العدد المطلوب لسحب الثقة من الغنوشي، قالت الزغلامي إن «هذا ما سيبينه صندوق الإقتراع في جلسة التصويت». وبينت أن «الغنوشي، بعرض نفسه على جلسة سحب الثقة، حسم نقاشاً حول نقاط شكلية وإجراءات تنظيمية كان يمكن الطعن فيها، لكنه عبّر عن موقفه الذي يقضي بضرورة عرض هذه اللائحة على التصويت».

في مقابل ذلك، خرجت أصوات معارضة للغنوشي، الثلاثاء الماضي، تؤكد أنها جمعت الأصوات اللازمة لإسقاط الغنوشي. وأعلن العضو المستقل بمجلس نواب الشعب (البرلمان) المنجي الرحوي أن اسم النائبة الأولى لرئيس البرلمان سميرة الشواشي طُرح لخلافة الغنوشي، في حال سحب الثقة منه. وأشار الرحوي إلى أن الكتل الموقّعة على لائحة سحب الثقة من رئيس البرلمان «ليس لها أي اعتراض على اسم الشواشي». وقال رئيس الكتلة «الديمقراطية» هشام عجبوني، في تصريح لإذاعة «موزاييك»: «نحن لا نرى مانعاً في تولّي سميرة الشواشي رئاسة البرلمان، بناء على ما اكتسبته من خبرة في تسيير وإدارة المجلس».

والشواشي نائبة عن حزب «قلب تونس»، الذي أصبح فجأة مقرباً من الجميع، ولا مشاكل لـ«التيار الديمقراطي» معه، برغم أنه اعترض على دخوله الحكومة. لكن الحقيقة هي أن معارضي الغنوشي مستعدين لأي تحالف في سبيل إسقاطه، بما في ذلك مع «الدستوري الحر»، ويحاولون استمالة نواب «قلب تونس» أو جزء منهم لقلب المعادلة العددية لصالحهم. وتشير بعض الكواليس إلى أن بعض نواب هذا الحزب طالبوا رئيسه نبيل القروي، بأن يترك لهم حرية التصويت في هذه الجلسة، وفق ما أكدته مصادر حزبية لـ«العربي الجديد».

وتؤشر هذه الاستماتة في تغيير رئيس البرلمان إلى رمزية هذه المعركة، إذ يعتبر معارضو «النهضة» أن النجاح في سحب الثقة من الغنوشي سيكون بمثابة انتصار سياسي ومعنوي هام نحو تقليم أظافر الحركة التي تتحكم في المشهد منذ سنوات، مهما كانت طبيعة التحالفات وياي ثمن، حتى لو كان التقارب مع الأضداد. ويراقب معارضو «النهضة» من الخارج تطورات هذه المعركة، ويمنون النفس بسقوط الغنوشي، برغم أنه محدود الفاعلية السياسية، ولن يغير في طبيعة المشهد كثيراً، لأن البرلمان السابق كان قد ترأسه النائب من «نداء تونس» محمد الناصر، وترأس التأسيسي من قبله مصطفى بن جعفر عن حزب «التكتل»، فيما كانت «النهضة» دائماً رقماً صعباً بحكم وجودها الفعلي في الميدان وليس في رئاسة المجلس.

واكد رئيس كتلة «حركة النهضة» النيابية نور الدين البحيري، في تصريحات صحافية بالبرلمان الثلاثاء الماضي، أن «ضغوطات تمارس من داخل البلاد وخارجها بأموال إماراتية توزع على النواب من أجل سحب الثقة من رئيس مجلس نواب الشعب، في إطار خطة إماراتية لتدمير المنظومة السياسية في تونس، انطلاقا من البرلمان، وإحداث فراغ فيه بتنحية رئيسه وتعطيل تزكية الحكومة المقبلة، وذلك سيؤدي لدفع البلاد نحو الفراغ». ورد عليه رئيس الكتلة «الديمقراطية» هشام العجبوني بدعوة القضاء للاستماع إلى البحيري على خلفية تصريحه حول تلقي عدد من النواب لأموال من دول أجنبية من أجل التصويت تأييداً لسحب الثقة من الغنوشي.

وفي ظل هذه الأجواء، كان الأبرز موقف «ائتلاف الكرامة»، الذي قرر عدم حضور الجلسة، معتبراً أن «مشروع لائحة سحب الثقة من رئيس المجلس، دعت إليها كتلة (الرئيس المخلوع زين العابدين) بن علي الفاشية، وساندتها الكتلة الديمقراطية ومجموعة من الكتل التجمعية الأخرى، بحجة سوء تسييره للمجلس».

واعتبر، في بيان، أن «هذه المعركة لا تعنيه في شيء، وأنها بالأساس معركة منظومة بن علي الفاسدة التي قسّمت التونسيين، ودمّرت بها الحياة السياسية لأكثر من 20 سنة، قبل أن يورّثها لبقاياه التي رحمتها الثورة، لكنها لم تعتبر بعد من مصيره».

تعديل قانون المحكمة الدستورية

صادقت لجنة التشريع العام في البرلمان التونسي، أمس الأربعاء، على تعديل القانون المُحدث للمحكمة الدستورية، من أجل تجاوز عقبة استكمال انتخاب أعضائها بعد تعطيل ناهز 6 سنوات. وتم حذف عبارة «تباعا» الواردة في القانون والتي توجب تقديم انتخاب 4 أعضاء من قبل البرلمان على عمليتي انتخاب 4 أعضاء آخرين من قبل المجلس الأعلى للقضاء وتعيين 4 أعضاء من قبل الرئيس التونسي لتكتمل تركيبة المحكمة الدستورية (12 عضواً).

الغلاف

ثبتت السعودية والإمارات محاصصتهما لجنوب اليمن، عبر تسلم أتباع «المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي، المدعوم من أبوظبي، رسمياً السلطة في العاصمة المؤقتة عدن، في الوقت الذي أبقت فيه الرياض على رجلها الأول، معين عبد الملك، رئيساً للحكومة

جنوب اليمن
محاصصة سعودية ـ إماراتية

بقاء عبد الملك رئيساً للحكومة وعدن رسمياً بقبضة الانفصاليين

نعز ـ **زكريا أحمد**

تمكنت السعودية، بعد أسابيع طويلة من المفاوضات، من دفع الحكومة اليمنية و«المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي، المدعوم إماراتياً، إلى الموافقة على آلية جديدة لتطبيق اتفاق الرياض، الموقع في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وتعثر تطبيقه جراء إصرار المجلس على تنفيذ انقلاب جديد على الشرعية، عبر إعلانه ما يسمى بـ«الإدارة الذاتية»، وعدم التنازل عنها، إلا بعد تحصيل مكتسبات تتيح له عملياً حكم عدن، وهو ما تحقق له عملياً أمس الأربعاء.

وجاءت تفاصيل الاتفاق لتعكس تعمق المحاصصة الإماراتية السعودية في جنوب اليمن، على حساب سلطة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي. وباتت العاصمة اليمنية المؤقتة عدن تحت قبضة «المجلس الانتقالي الجنوبي»، المدعوم إماراتياً، بشكل شرعي، وليس عبر الانقلابات، وذلك بعد تعيين هادي قياديين انفصاليين في منصب المحافظ ومدير الشرطة، تمكنت السعودية، في المقابل، من الحفاظ على معين عبد الملك، الذي يوصف بأنه أحد رجالها في اليمن، في منصب رئيس الوزراء خلال المرحلة التوافقية.

وسارعت الرياض وأبوظبي للترحيب بالاتفاق الجديد. وأكد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، في تغريدة، أن هذه «خطوة إيجابية ستعزز الثقة بينهما، وتسمح للحكومة لممارسة أعمالها من عدن». وكتب نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان، في تغريدة، أن «مشاركة القيادات السياسية اليمنية مع المملكة لتقريب وجهات النظر والوصول إلى التوافق على الآلية المقترحة لتنفيذ اتفاق الرياض نموذج يحتذى به لإمكانية حل الخلافات اليمنية بالحوار دون الحاجة لاستخدام القوة العسكرية». كما رحبت الإمارات، في بيان لوزارة الخارجية، بالمبادرة السعودية، وحثت جميع القوى اليمنية على التعاون في التصدي للحوثيين.

وبعد أيام من المعلومات المتناقضة بشأن ما يجري في أروقة المفاوضات، بدأت الأمور تتحول تدريجياً مساء الثلاثاء الماضي، قبل أن يُعلن فجر الأربعاء عن التوصل إلى اتفاق. وسرعان ما تم البدء بتطبيقه على الأرض، بإعلان «المجلس الانتقالي الجنوبي» التخلي عن إعلان «الإدارة الذاتية» وخطوات التمرد بهدف تطبيق اتفاق الرياض، بموجب آلية عمل جديدة تقدمت بها السعودية، وأعقب ذلك تكليف الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، في وقت مبكر من فجر أمس الأربعاء، رئيس الحكومة الحالية معين عبد الملك، تشكيل الحكومة المشتركة مع الانفصاليين المدعومين إماراتياً. كما أصدر هادي قراراً قضى بتعيين القيادي في «المجلس الانتقالي» أحمد حامد لملس محافظاً لعدن، والعميد محمد الحامدي مديراً للشرطة فيها، وترقيته إلى رتبة لواء.

وبهذه القرارات تكون الحكومة الشرعية و«الانتقالي الجنوبي» قد نفذا 3 خطوات من آلية الجديدة لتسريع تطبيق اتفاق الرياض. وبموجب الآلية الجديدة، التي نشرتها وكالة الأنباء السعودية «واس»، ستكون الخطوة التالية هي خروج القوات العسكرية من عدن إلى خارج المحافظة، وفصل قوات الطرفين في أبين وإعادتها إلى مواقعها السابقة. كما سيتم بعد ذلك إصدار قرار تشكيل أعضاء الحكومة مناصفة بين الشمال والجنوب، بمن فيهم الوزراء المرشحون من «الانتقالي»، فور إتمام ذلك الخطوات السابقة، وأن يباشروا مهام عملهم في عدن، والاستمرار في استكمال تنفيذ كافة نقاط ومسارات اتفاق الرياض. وأعلنت السعودية أن الحكومة الشرعية و«المجلس الانتقالي الجنوبي» أبديا موافقتهما على هذه الآلية، واتفقا على بدء العمل بها، لتجاوز العقبات القائمة وتسريع تنفيذ اتفاق الرياض.

عدن بعهدة ضابط مخابرات

وبموجب الاتفاق تكون العاصمة المؤقتة قد أصبحت تحت سلطة الانفصاليين بشكل شرعي، إذ تم تعيين عضو هيئة رئاسة «المجلس الانتقالي» أحمد حامد لملس في منصب محافظ عدن، وأحمد محمد الحامدي بمنصب مدير شرطة المحافظة، وذلك كثالث بنود آلية تسريع تنفيذ اتفاق الرياض. وحظي قبول تعيين لملس محافظاً لعدن بترحيب شعبي نسبي، كونه ينحدر من محافظة شبوة، ويمتلك سمعة طيبة نظراً لتقلده عدداً من المناصب في إدارة عدد من مديريات العاصمة المؤقتة خلال السنوات الماضية، قبل انخراطه في سلك «الحراك الجنوبي» المنادي بانفصال الجنوب عن الشمال. ويمتلك لملس، وهو في العقد الخامس من العمر، سجلاً في العمل الإداري، حيث تقلد منصب المدير العام لمديرية عتق أواخر تسعينيات القرن الماضي، كما كان مديراً عاماً لثلاث مديريات بمدينة عدن، هي الشيخ عثمان والمنصورة ودار سعد، التي استمر فيها حتى اندلاع الحرب مطلع عام 2015. وبعد تحرير شبوة من الحوثيين، أصدر هادي قراراً جمهورياً بتعيين لملس محافظاً لشبوة، مطلع 2016، بشبوة، حتى وصل إلى عضوية اللجنة الدائمة وعضو تحضيرية المؤتمر الشعبي الجنوبي. ومنذ التحاقه بـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» في مايو/ أيار 2017، تم تعيينه قائداً للهيئة التنفيذية للأمانة العامة وعضو هيئة الرئاسة، قبل أن يتسم منصب الأمين العام للمجلس في مارس/ آذار 2018. أما المدير الجديد لشرطة عدن أحمد الحامد، الموالي لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي»، فإنه يعد من كوادر وزارة الداخلية. وكان أرفع منصب تسلمه هو مدير شرطة محافظة حضرموت، شرقي البلاد.

تخلى «المجلس الانتقالي الجنوبي» عن إعلان الإدارة الذاتية

تحاشى عبد الملك الظهور بمواقف حادة ضد الانفصاليين

عبد الملك رئيساً توافقياً للحكومة

على المقلب الآخر، نجحت السعودية في فرض معين عبد الملك كرئيس توافقي للحكومة اليمنية التي ستجمع الشرعية مع «المجلس الانتقالي»، بعد عام من الصراع بين الطرفين، وسلسلة تمردات في عدن وسقطرى. وأكدت مصادر حكومية، لـ«العربي الجديد»، أن عبد الملك سيعكف خلال الأيام المقبلة على التشاور مع أطراف اتفاق الرياض الجديد، طيلة شهر كامل، لحسم الشخصيات التي ستتقلد الحقائب، بعد الاتفاق على توزيع الحصص، طيلة الأسابيع الماضية. ولن يتم الإعلان عن تشكيل الحكومة، إلا بعد انسحاب القوات الانفصالية من عدن والقوات الحكومية من أبين، وفقاً للآلية التنفيذية الجديدة التي قدمتها السعودية. وذكرت المصادر أن «المجلس الانتقالي الجنوبي» سيحظى بتعيين لملس محافظاً لشبوة، حتى وصل إلى عضوية اللجنة الدائمة وعضو تحضيرية المؤتمر الشعبي الجنوبي. ومنذ التحاقه بـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» في مايو/ أيار 2017، تم تعيينه قائداً للهيئة التنفيذية للأمانة العامة وعضو هيئة الرئاسة، قبل أن يتسم منصب الأمين العام للمجلس في مارس/ آذار 2018. أما المدير الجديد لشرطة عدن أحمد الحامد، الموالي لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي»، فإنه يعد من كوادر وزارة الداخلية. وكان أرفع منصب تسلمه هو مدير شرطة محافظة حضرموت، شرقي البلاد.

عبد الملك رئيساً توافقياً للحكومة

على المقلب الآخر، نجحت السعودية في فرض معين عبد الملك كرئيس توافقي للحكومة اليمنية التي ستجمع الشرعية مع «المجلس الانتقالي»، بعد عام من الصراع بين الطرفين، وسلسلة تمردات في عدن وسقطرى. وأكدت مصادر حكومية، لـ«العربي الجديد»، أن عبد الملك سيعكف خلال الأيام المقبلة على التشاور مع أطراف اتفاق الرياض الجديد، طيلة شهر كامل، لحسم الشخصيات التي ستتقلد الحقائب، بعد الاتفاق على توزيع الحصص، طيلة الأسابيع الماضية. ولن يتم الإعلان عن تشكيل الحكومة، إلا بعد انسحاب القوات الانفصالية من عدن والقوات الحكومية من أبين، وفقاً للآلية التنفيذية الجديدة التي قدمتها السعودية. وذكرت المصادر أن «المجلس الانتقالي الجنوبي» سيحظى بتعيين لملس محافظاً لشبوة، مطلع 2016، لكنه أقيل من منصبه بعد عام، بعد إعلانه الانضمام إلى «المجلس الانتقالي الجنوبي»، ضمن جملة قرارات أطاحت أيضاً محافظي حضرموت والضالع ولحج، وجميعهم قيادات تنادي بالانفصال. وقالت مصادر مقربة من محافظ عدن الجديد، لـ«العربي الجديد»، إن لملس الحاصل على بكالوريوس في علم النفس، عمل ضابط مخابرات (أمن سياسي)، وأن «المقاومة الجنوبية» التقت القبض عليه في شبوة في 2015، بتهمة تقديم الدعم للميليشيات الحوثي أثناء اجتياحها لمحافظتهم. وينتمي لملس سياسياً إلى المؤتمر الشعبي العام، حيث كان تدرج في عدد من المناصب التنظيمية بفرع الحزب في شبوة، حتى وصل إلى عضوية اللجنة الدائمة وعضو تحضيرية المؤتمر الشعبي الجنوبي. ومنذ التحاقه بـ«المجلس الانتقالي الجنوبي»، في مايو/ أيار 2017، تم تعيينه قائداً للهيئة التنفيذية للأمانة العامة وعضو هيئة الرئاسة، قبل أن يتسم منصب الأمين العام للمجلس في مارس/ آذار 2018. أما المدير الجديد لشرطة عدن أحمد الحامد، الموالي لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي»، فإنه يعد من كوادر وزارة الداخلية. وكان أرفع منصب تسلمه هو مدير شرطة محافظة حضرموت، شرقي البلاد.

سيتم إخراج القوات العسكرية من عدن إلى خارج المحافظة (نبيل حسان/ فرانس برس)

ترحيب مصري

اعربت وزارة الخارجية المصرية، في بيان امس، عن تقديرها لدور الامارات «الداعم للحل السياسي في اليمن، والمكمل لجهود الاشقاء في السعودية»، مرحّبة «بتجاوب الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي مع الآلية الجديدة، بما يستهدف تجاوز العقبات القائمة، وتغليب مصلحة الشعب اليمني الشقيق». وشددت على «اهمية تهيئة الاجواء لاستئناف العملية السياسية، بهدف التوصل الى حل شامل للأزمة اليمنية».

بـ5 حقائب فقط من قوام 12 وزارة خاصة بالمحافظات الجنوبية، فيما ستؤول باقي الحقائب إلى مكونات حضرموت والمهرة وسقطرى، فضلاً عن الوزارات السيادية التي احتفظ بها هادي لنفسه.

وكان موضوع تسمية رئيس حكومة، من أكبر العقد التي لفّت مشاورات الرياض، منذ أواخر مايو/ أيار الماضي، نظراً للهوة الواسعة بين الحكومة والانفصاليين، فضلاً عن الشرخ الاجتماعي الحاصل في مسألة الحساسيات بين الشمال والجنوب. وفضلاً عن الدعم السعودي الكبير، والرضا الإماراتي على شخص معين عبد الملك، استطاع رئيس الحكومة الحفاظ على نوع من التوازن بين جميع الأطراف خلال الأزمة الحادة التي شهدت طرد الانفصاليين للشرعية من عدن. وتحاشى عبد الملك الظهور بمواقف رسمية حادة ضد الانفصاليين أو داعميهم، خلافاً لوزير الخارجية محمد الحضرمي. كما أنه يرتبط، وفقاً لمصادر مطلعة، بعلاقات وثيقة مع عدد من القيادات الانفصالية.

وعلى الرغم من بيانات سابقة للانفصاليين وصفت حكومة عبد الملك الحالية بـ«حكومة الفساد»، إلا أن «المجلس الانتقالي الجنوبي» استبق القرار، الإثنين الماضي، وأعلنت كلّ تشكيلاته العسكرية تأييدها المطلق لأي اتفاق يتم توقيعه من قبل وفدهم الموجود في الرياض، من دون شروط أو قيود، على الرغم من أن الاتفاق لا يلبي سقف طموحاتهم التي كانت قد بدأت تكبر بـ«الإدارة الذاتية»، قبل أن يتم التخلّي عنها ببيان رسمي، فجر الأربعاء. وكتب نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي هاني بن بريك، في تغريدة، «شكراً (نائب وزير الدفاع السعودي) الأمير خالد بن سلمان، جهودك المباركة كان لها أعظم الأثر في الوصول لآلية المسرعة لتنفيذ اتفاق الرياض، والذي سبق أن قلتَ عنه إنه طوق النجاة للجميع، وليس فيه رابح وخاسر. أتمنى السير قدماً لتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من الحوثي، وتحرير المتبقي». ووفقاً لمراقبين، فإنّ السعودية تطمح إلى تجهيز عبد الملك لما هو أكبر من رئاسة الحكومة، وذلك من خلال الترتيب لزيارة غير مسبوقة، خلال الأيام الماضية، إلى مصر، فضلاً عن دفعه للعب أدوار أكبر، من قبيل الاطمئنان على صحة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح. ولا يمتلك عبد الملك، الذي يقترب من منتصف العقد الرابع، سجلاً سياسياً حافلاً. فقبل تعيينه رئيساً للحكومة، في أكتوبر/ تشرين الأول 2018، كان المتخصص بالهندسة المعمارية وزيراً للأشغال العامة والطرق فقط، فضلاً عن تقلده رئاسة العديد من اللجان في مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد في 2013.

ويقف السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر وراء دعم الرياض الواسع لعبد الملك، حيث عمل الأخير نائباً لرئيس البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن عقب الحرب، والذي يرأسه آل جابر. ومن خلال ذلك البرنامج، تمكن أيضاً من توطيد علاقاته مع القيادات الإماراتية العسكرية التي تعاقبت في عدن. وتعقدت علاقة عبد الملك مع مؤسسة الرئاسة اليمنية، إذ إنه ووفقاً لمصادر مطلعة، فإنّ نائب مدير مكتب رئاسة الجمهورية أحمد صالح نجل الرئيس، كانا يدفعان بقوة للإطاحة به، وانضم إليهما في ذلك وزيرا الداخلية أحمد الميسري، والنقل صالح الجبواني. وانعكس ذلك التوتر شرخاً داخل حكومة عبد الملك، حيث أعلن صالح الجبواني ونبيل الفقيه استقالتهما من وزارتي النقل والخدمة المدنية والتأمينات، واتهما رئيس الحكومة بالعمل ضد الشرعية. كذلك قوبل الفرض السعودي لشخص عبد الملك رئيساً للحكومة الجديدة بامتعاض من قبل نائب رئيس البرلمان والمستشار الرئاسي عبد العزيز جباري، الذي غادر الرياض منتصف يوليو/ تموز الحالي إلى مأرب، كنوع من الاحتجاج. وكان جباري يفضّل أن تؤول الحكومة لشخصية وطنية من إقليم حضرموت، يتم تكليفها بتشكيل الحكومة الجديدة، من دون الإفصاح عن هويتها. وكتب جباري، في تغريدة مطلع يوليو الحالي، إن «فرض شخصية من قبل جهة غير يمنية يعني أن الشرعية بكل مكوناتها أصبحت لا حول لها ولا قوة، وعلى الشعب اليمني أن يدرك هذه الحقيقة»، في إشارة إلى الضغوط السعودية لفرض عبد الملك. وخلافاً لتوليفة من الفرقاء الذين قد يتربصون ببعض، تواجه حكومة عبد الملك جملة من العراقيل، أبرزها الانهيار الاقتصادي المتردي خلافاً لفترته السابقة، فضلاً عن استمرار التوتر بالمحافظات الجنوبية، في ظل انفتاح شهية الانفصاليين للسلطة، خصوصاً بعد استحواذهم على موارد الدولة منذ أواخر إبريل/ نيسان الماضي. ويبدو أنّ المحاصصة التي حصلت في تقاسم حقائب المحافظات الجنوبية فتحت شهية مكونات أخرى تطمح للشراكة بالحكومة المرتقبة، حيث دعا وجهاء قبليون بمحافظة أبين، يقودهم الشيخ وليد الفضلي، إلى ما وصفوه بـ«الاجتماع المهم»، في منطقة شقرة، في مؤشر على تذمر قبلي واستعدادهم من التمثيل بالحكومة، في وقت تم احتواء مكونات قبلية مماثلة بحضرموت والمهرة.

دعوة للهدنة بمناسبة العيد

ناشد المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث (الصورة)، الأطراف اليمنية وقف القتال واستغلال عيد الأضحى، الذي يبدأ غدا الجمعة، لوقف إطلاق النار. وقال، خلال إحاطته الشهرية أمام مجلس الأمن الدولي، عبر دائرة متلفزة، أول من أمس، إن الوضع في اليمن حساسة، موضحا أن مفاوضاته «تهدف للتوصل إلى اتفاق بشأن إعلان مشترك يتضمن وقف إطلاق نار على الصعيد الوطني، واستئناف العملية السياسية».

قضية

تحشيد للنظام وحلفائه في إدلب

إيران متهمة بتخريب التفاهمات الروسية - التركية

عاد النظام السوري والمليشيات الداعمة له إلى استهداف الريف الجنوبي من محافظة إدلب، بالقصف المدفعي والصاروخي، في رسالة يرجح متابعون أنها تصب في إطار محاولة إيران نسف التفاهمات التركية الروسية لوقف النار، والتوغل أكثر في منطقة خفض التصعيد لخلط الأوراق، وسط شعور طهران بالتهميش

عماد كركص

يكثّف النظام السوري، خلال الأونة الأخيرة، قصفه لقرى وبلدات الريف الجنوبي من محافظة إدلب، شمالي سورية، ولا سيما في جبل الزاوية، الذي توقفت المعارك على تخومه في بداية مارس/ آذار الماضي، إثر اتفاق موسكو وأنقرة لوقف إطلاق النار. وتعكس هذه التطورات نيّة النظام وحلفائه، وخصوصاً الإيرانيين، لخرق الاتفاق بشكل أوسع، في محاولة لاستفزاز فصائل المعارضة والجيش التركي، وجرّهم إلى الرد، ومن ثم استئناف المعارك بهدف التقدم نحو جبل الزاوية، والوصول إلى الطريق الدولي حلب - اللاذقية «أم 4» المار من إدلب، ما يعني الوصول أيضاً إلى مدينة أريحا، الواقعة على الطريق. ولم يخفِ إعلام النظام هذه النوايا، وهو ظلّ يروج لها منذ توقف المعارك، وحتى اليوم. من جهتها، تتهم تركيا مجموعات موالية لإيران، بمحاولات متكررة لخرق وقف النار إلى جانب قوات النظام، وهي المحاولات التي أجّلت تسيير دورية جديدة روسية - تركية مشتركة على الطريق الدولي، بسبب القصف المستمر.

وتوصلت روسيا وتركيا إلى وقفٍ لإطلاق النار في إدلب، في شهر مارس/آذار الماضي، بعدما شنّت القوات التركية، عملية عسكرية ضد قوات النظام السوري إثر استهداف جنودها في إدلب ضمن عمليات تقدم النظام جنوب وشرق إدلب و«منطقة خفض التصعيد» عموماً، التي تضم كامل محافظة إدلب وأجزاءً من أرياف حماه الشمالي والغربي، وحلب الجنوبي والغربي، واللاذقية الشرقي، والتي تقدمت إليها قوات النظام بدعم روسي وإيراني وقضمت منها مساحات واسعة ولا سيما شمال حماه وجنوب وغرب حلب وجنوب وشرق إدلب. ويقضي الاتفاق بتسيير دوريات عسكرية مشتركة على الطريق الدولي حلب – دمشق «أم 4» المار من إدلب، تمهيداً لإعادة الحركة التجارية والطبيعية إليه، وذلك بعد هدفاً أساسياً بالنسبة إلى روسيا، إلا أن إيران، والتي باتت تضيّق من الاتفاقيات الثنائية بين أنقرة وموسكو، وتحييدها من إطار التفاهمات، تحاول تخريب الاتفاق بهدف خلق واقع جديد، يكون لها فيه اليد الطولى. وجدّد النظام السوري صباح أمس الأربعاء، عمليات قصفه لجبل الزاوية، جنوب الطريق الدولي «أم 4» في ريف إدلب الجنوبي، وذلك تزامناً مع انتشار الجيش التركي في محيط الطريق، تمهيداً لتسيير دورية مشتركة مع القوات الروسية عليه. وتركز القصف المدفعي والصاروخي على قرى وبلدات الفطيرة وسفوهن وكنصفرة وبليون وعين لاروز وكفرعويد والبارة، وكذلك على محيط تلك القرى والبلدات التي شهدت أخيراً حركة نزوح جديدة من المنطقة باتجاه المناطق الأكثر أمناً.

وذكرت مصادر ميدانية لـ«العربي الجديد»، أن الدورية المشتركة رقم 23 بين الروس والأتراك، التي كان من المقرر أن تسير على الطريق الدولي حلب - دمشق أول من أمس الثلاثاء، تمّ تأجيلها للمرة الثانية، وذلك بسبب استمرار قصف النظام وخرقه لاتفاق وقف النار، الذي ينص في أحد بنوده على تسيير هذه الدوريات على الطريق. وأشارت المصادر إلى أن تأجيل الدورية جاء للمرة الثانية على التوالي خلال يومين، إذ إن القوات التركية انتشرت صباح الثلاثاء في محيط الطريق، لكن لم يتم تسيير الدورية بسبب مواصلة النظام قصفه على جبل الزاوية.

وكان الجيشان الروسي والتركي قد سيّرا الدورية المشتركة رقم 22 منتصف الأسبوع الماضي على الطريق المذكور، وسط إجراءات أمنية مشددة، وذلك عقب تعرض الدورية الـ21 لهجوم بعبوة ناسفة، أسفر عن إصابة 3 جنود روس. وسارت الدورية الـ22 على مسافة تجاوزت 60 كيلومتراً على طول المسافة الخارجة عن سيطرة قوات النظام، وأكملت الدورية الروسية طريقها إلى مناطق سيطرة النظام في ريف اللاذقية بعد وصولها إلى نقطة حور العين بريف المحافظة، وهي آخر نقطة وصول مقررة بحسب الاتفاق لسير الدوريات من جهة الغرب، على أن تكون بدايتها من بلدة النيرب قرب مدينة سراقب، شرقي إدلب.

واتهمت وكالة الأنباء التركية الرسمية، «الأناضول»، في تقرير لها أول من أمس، مجموعات تابعة لإيران بالعمل على تخريب وقف إطلاق النار شمالي سورية. ونقلت الوكالة عن مصادر في المعارضة قولها إن المجموعات التي وصفتها بالإرهابية، التابعة لإيران وقوات نظام الأسد، تحاول تخريب اتفاق وقف النار بمنطقة إدلب. وأوضحت المصادر لمراسل الوكالة، أن هذه المجموعات وقوات النظام تحاول تخريب الاتفاق عبر قصف المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية المعتدلة، بقذائف المدفعية والهاون والصواريخ. وأكد تقرير الوكالة أن تلك المجموعات استهدفت بالقصف الصاروخي والمدفعي، خلال الفترة الأخيرة، مناطق الفطيرة، كنصفرة، سفوهن، البارة، كفر عويد، عين لاروز، بنين الروبضة، وبليون، الواقعة جنوب الطريق الدولي «أم 4» بين جبل والأذقية. وأفادت المصادر بأن النظام ومجموعات إيران، تحشد قواتها في سراقب ومعرة النعمان وسهل الغاب الذي سيطرت عليها خلال الحملة الأخيرة على منطقة خفض التصعيد، مشيرة إلى أن قوات النظام استدعت عدداً كبيراً من المقاتلين وأسلحة ثقيلة إلى خطوط التماس مع فصائل المعارضة.

بدورها، أكدت مصادر من المعارضة المسلحة، لـ«العربي الجديد»، أن المليشيات الإيرانية عززت من تواجدها إلى جانب قوات النظام، في كل من معرة النعمان وكفرنبل جنوبي إدلب، وسراقب وسط المحافظة، بالإضافة إلى غربي حماة، حيث تعد تلك المواقع المصدر الرئيسي للخروقات، ما يشير إلى احتمالية استئناف هذه القوات للمعارك، والتوغل أكثر في عمق إدلب ومنطقة خفض التصعيد. وبحسب معلومات لـ«العربي الجديد» توصلت إليها أخيراً، فإن «الحرس الثوري الإيراني» أشرف على نقل مجموعات كبيرة من المليشيات التي يدعمها إلى جبهات إدلب، وتتخذ هذه المليشيات من مدينة سراقب في ريف إدلب الشرقي مقرّاً لها، إضافة إلى بلدتي عينجارة وأورم الكبرى في ريف حلب الغربي. ومن أبرزها «كتائب الإمام علي»، و«حزب الله»، و«ألوية الرضوان». وقبل أيام، نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، عما أسمته مصدراً ميدانياً من «الفرقة 25 مهام خاصة» التابعة للنظام، قوله إن تعليمات وصلت إلى قادة التشكيلات العسكرية المرابطة على خطوط النار، تقضي بضرورة رفع الجاهزية واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة، وتعزيز الجبهات، تحسباً لأي توتر قد تشهده الجبهة خلال الأيام القليلة المقبلة. وأوضح المصدر أن «وحدات الجيش السوري في ريف إدلب، عملت أخيراً على نقل واستقدام تعزيزات نوعية إلى ريفي إدلب وحماة، تضمنت عربات ومدافع وعتاداً وذخيرة، في ضوء استمرار المجموعات المسلحة، بخرق اتفاق وقف إطلاق النار، وشنّ هجمات شبه يومية على مواقع الجيش في جبل الزاوية وسهل الغاب».

لم يسيّر الروس والأتراك الدورية الـ23 المشتركة على «أم 4»

تعزيزات ضخمة

ذكر تقرير لوكالة «الأناضول»، نشر أمس الأربعاء، أن مجموعات تابعة لإيران أرسلت تعزيزات عسكرية إلى منطقة خفض التصعيد، شمالي سورية، ناقلة عن مصادر محلية تأكيدها أن قافلة تابعة لهذه المجموعات انطلقت، ليل الثلاثاء - الأربعاء، من مدينة البوكمال في ريف دير الزور، ضمّت 300 مسلح وعتاداً وآليات عسكرية. ولفتت إلى أن وجهتها هي ريف حلب الغربي، وأن التعزيزات هي الأكبر من نوعها منذ التوصل إلى الاتفاق التركي الروسي.

وحول إجراءات الرد التركية، يشير كاتب أوغلو، في حديثه مع «العربي الجديد»، إلى أن «إيران لا تزال طرفاً أساسياً بالنسبة إلى أنقرة، لاسيما في ما يتعلق بمسار أستانة، وإن كانت طهران لم تلتزم بكل مخرجات هذا المسار». وشدد على أن بلاده «لا تسعى إلى غلق الباب سياسياً ودبلوماسياً في وجه طهران، إلا أنها تحمّلها مسؤولية التصعيد وانهيار الاتفاقات، وربما ذلك ما دفع أنقرة إلى تفعيل مسار جديد (سوتشي)». وأعرب عن اعتقاده أن تركيا «ستبقي على شعرة معاوية بينها وبين إيران، لتحميلها المسؤولية حول التصعيد في إدلب. وهذا ما أشارت إليه تصريحات لمسؤولين أتراك».

أما بالنسبة إلى وقف النار في إدلب، فلا يعتقد كاتب أوغلو أنه سينهار حالياً، نظراً لنتائج ذلك الكارثية على كل الأطراف. ورأى أنه «على الرغم من تباين الرؤى بين موسكو وأنقرة حول الملفات، لا سيما في ليبيا وسورية، إلا أنه من مصلحة روسيا الإبقاء على التفاهمات الإيجابية مع تركيا، للبناء حول مزيد من التقدم فيها»، مستبعداً «عودة روسية إلى الوراء بخصوص تفاهمات إدلب».

يقترب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من تحويل سيناء إلى منطقة عسكرية بشكل نهائي، وفرض رقابة القوات المسلحة على الأنشطة الاقتصادية هناك، عبر تعديل قانوني يتمثل بنقل تبعية الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء بالكامل إلى وزارة الدفاع

عسكرة مستقبل سيناء

السيسي يمنح الجيش احتكار الاستثمار والتنمية

القاهرة ـ العربي الجديد

في إبريل/نيسان الماضي، أراد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تسجيل نقطة لصالحه على حساب المتحدثين بلسان نظامه وأجهزته في وسائل الإعلام، فأوقف الهجوم الذي شنه عدد من الإعلاميين والمسؤولين على صحيفة «المصري اليوم» الخاصة، ومالكها صلاح دياب، ومنعه من كتابة مقاله باسم مستعار «نيوتن»، على خلفية انتقاده لتعامل الدولة مع سيناء، وحرمان المستثمرين من ضخ أموالهم فيها، واحتكار جهود تنميتها بدعوى الحفاظ على الأمن القومي. فاجأ السيسي الرأي العام، خلال حضوره افتتاح بعض مشاريعه في نطاق محافظة الإسماعيلية آنذاك، ينفي تهمة «عدم الوطنية» و«العمالة» التي وجهت لدياب، معتبراً أنه وجه انتقادات من أرضية وطنية تستهدف الصالح العام. وأطلق عدة تصريحات تزعم ترحيبه بمساهمة رأس المال الوطني في مشاريع سيناء، وجميع المشاريع الكبرى التي ينفذها ويديرها الجيش. وقال وقتها «أتمنى على رجال الأعمال أن يكونوا موجودين في مناطق للزراعة، ومناطق للاستزراع السمكي، ومناطق للمحاجر والرخام وحاجات كتير متطرح. مش بقول لهم تعالوا اعملوها، لا ده تعالوا شاركوا معانا فيها، هي اتعملت الحمد لله. لو إنتوا عايزين تقولوا إنكم مهتمين بتعمير سيناء، أنا مش بقول لك تعالى اعمل مشروع وإجري (سارع) إنفذيذ. أنا بقول لك المشروع خلص تعالى شارك في إدارته، والعوايد اللي جايه منه، أنا خلصته (المشروع) ومستعد أخلص آده كده بفضل الله تعالى 100 مرة».

لكن تلك التصريحات على ما يبدو حالياً، وبعد مرور أقل من ثلاثة أشهر على نطقه بها، ذهبت أدراج الرياح، إذ تؤكد مصادر حكومية قرب توقيع السيسي على قانون، وافق عليه مجلس النواب الأسبوع الماضي في خضم أزمتي ليبيا وسد النهضة، يحول سيناء عملياً إلى منطقة عسكرية بصفة دائمة، ويفرض رقابة القوات المسلحة على الأنشطة الاقتصادية بها في المستقبل، مرسياً للمؤسسة العسكرية استحقاقات وسلطات تشريعية يستحيل تجاهلها، ويصعب التراجع عنها لاحقاً، حتى إذا تغير الوضع السياسي في مصر. ويتضمن القانون تعديلاً بسيطاً، لكنه بالغ الأثر في قانون التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء، الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم، بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، قد أصدره مطلع 2012، وظل منذ ذلك الحين مختصاً بشؤون منح تراخيص البناء والاستثمار الصناعي والزراعي والسياحي في المناطق المعروفة باسم «مناطق التنمية الشاملة والمتكاملة»، خصوصاً ميناء شرق التفريعة، ومشروع المدينة المليونية شرق بورسعيد، ووادي التكنولوجيا، وساحل خليج السويس، وكذلك كل المشاريع التي توصف بأنها «قومية» بقرارات حكومية.

ويتمثل التعديل في نقل تبعية الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء بالكامل من رئاسة مجلس الوزراء إلى وزارة الدفاع، بحيث يكون وزير الدفاع هو صاحب القرار الأول والأخير في جميع مناطق التنمية بسيناء، فهو الذي سيختار ويعين رئيس مجلس الجهاز، وهو الذي يحدد أعضاءه، وهو الذي يملك حق دعوة مجلس الإدارة للانعقاد وحضور جلساته، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها، وفي هذه الحالة يمثل الوزراء المعنيون وزاراتهم كما يمثل المحافظون المعنيون محافظاتهم.

ويوضح التشكيل الجديد لمجلس الإدارة الغرض الحقيقي من إدخال التعديلات، ففي السابق كان القانون الساري حريصاً على الموازنة بين العناصر العسكرية والمدنية في اتخاذ القرار، بما يعكس ظروف مصر وقت إصداره، فكانت تُمثل في المجلس وزارات الزراعة والري والإسكان والكهرباء والسياحة والبترول والنقل والصناعة والتخطيط والاتصالات والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وثلاثة أعضاء يمثلون شركات التنمية بسيناء يختارهم مجلس الوزراء. أما التعديلات فتمنح وزير الدفاع سلطة اختيار الجهات «المعنية» دون تحديدها، ما يعني إمكانية استبعاد بعض الوزارات والخبراء الممثلين لها من عضوية مجلس الإدارة، مع اشتراط أن يكون من بين الأعضاء «ممثلون عن الجهات المعنية، على أن يكون من بينهم ممثلون لوزارتي الدفاع والداخلية وجهاز المخابرات العامة»، ما يعكس اهتمام واضع التشريع بالطبيعة العسكرية والاستخباراتية والأمنية لملف سيناء أكثر من اهتمامه بالغرض الرئيسي لإصدار القانون قبل 8 سنوات، وهو تنميتها.

ورغم أن التعديلات السابقة التي أدخلت على القانون في عهد السيسي عام 2015، ولائحته التنفيذية التي كان قد أصدرها رئيس الوزراء الأسبق هشام قنديل عام 2017، تضمن سلطة كبيرة للجيش والداخلية والمخابرات في عرض وإقرار عدد كبير من التصرفات، مثل منح حق الانتفاع للمصريين والأجانب، وتحديد المناطق المطلوبة للاستخدامات العسكرية والأمنية، واستثناء بعض الأجانب من قيود التمليك بقرار جمهوري، فإن التعديلات الجديدة ستجعل الاعتبارات العسكرية هي المقدمة على أي التزامات أو خطط أخرى للدولة، بتنحية الجهاز الحكومي بصورة شبه كاملة.

سيصبح وزير الدفاع صاحب القرار الأول والأخير في سيناء

التعديلات تجعل الاعتبارات العسكرية مقدمة على أي خطط

ووفقاً للمصادر الحكومية سيترتب على صدور التعديلات ضرورة إصدار لائحة تنفيذية جديدة لتعديل طريقة اختيار مجلس الإدارة وتشكيله، ونقل سلطات رئيس الوزراء إلى وزير الدفاع، والتي على رأسها تحديد جهات الولاية التابعة للدولة، والمخصص لها مساحات داخل شبه جزيرة سيناء، والتي تعنى بتنميتها والتصرف فيها وإدارتها واستغلالها في جميع الأنشطة والاستخدامات، وتلقي خطط تلك الجهات. كما ستكون لوزير الدفاع الكلمة الأخيرة في تحديد مناطق التنمية الشاملة المتكاملة بشبه الجزيرة، والتي تقام فيها المشاريع القومية، فضلاً عن سيطرته على القرارات المنفذة لما تم تحديده من هذه المناطق بالتنسيق مع المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة، على أن تتضمن تلك القرارات القواعد والإجراءات الواجب اتباعها لإقامة تلك المشاريع.

وبذلك ستمثل المؤسسة العسكرية بشركاتها وقطاعاتها الإنتاجية كل مفاتيح احتكار مجالات الاستثمار في سيناء مستقبلاً، بما تحظى به من مزايا تنافسية مطلقة، بالمخالفة لتعهدات السيسي السابقة، التي ترجح المصادر، بعد الدفع بهذا القانون، أنها «كانت موجهة كرسالة للخارج لتخفيف الضغوط على مصر في ملف اقتصاد الجيش، الذي يسبب للسيسي حرجاً بالغاً في علاقاته بالولايات المتحدة تحديداً، وكذلك بالإمارات والسعودية».

حول السيسي سيناء إلى منطقة عسكرية (خالد دسوقي/فرانس برس)

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يطلق فيها السيسي مثل تلك التصريحات لتهدئة الضغوط ثم العمل واقعياً على النقيض منها. ففي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أعلن إمكانية البدء في طرح شركات القوات المسلحة في البورصة، ضمن برنامج الطروحات الحكومية المقتصرة حتى الآن على شركات قطاع الأعمال العام وبعض الشركات المملوكة للهيئات الاقتصادية، رغم أن جميع شركات الجيش ليست مؤسسة كشركات مساهمة من الأصل، وغير خاضعة لأي نوع من الرقابة الفعلية، بناء على التهرب المستمر من رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، ثم دعا القطاع الخاص للتركيز على مشاريع تحلية المياه، التي من المقرر أن تتوسع فيها الدولة حالياً لمواجهة النقص الحتمي في كميات المياه الصالحة للشرب والري بعد إنشاء سد النهضة الإثيوبي.

وفي ذلك الوقت، كان السيسي ورئيس وزرائه مصطفى مدبولي عائدين منذ فترة قصيرة من نيويورك، حيث طرحت عليهما استفسارات وانتقادات بشأن التوسع المطرد في اقتصاد الجيش والتضييق على المستثمرين المحليين بمزيد من القيود الإجرائية، أو مزاحمتهم في مشاريعهم، فضلاً عن طرح تساؤلات عن مدى حاجة الجيش المصري للمعونة الأميركية السنوية ذات القيمة المالية التي تضاءلت بمرور الزمن، وعما إذا كان الجيش قادراً على تحقيق أرباح ضخمة من أنشطة تشهد تضيقاً مستمراً على المستثمرين الأجانب، ومنهم الأميركيون. كما أعرب آنذاك بعض رجال الأعمال الإماراتيين، خلال زيارتهم لمصر لمتابعة مشاريعهم في العاصمة الإدارية الجديدة والساحل الشمالي، عن مخاوفهم من عدم إمكانية الاستفادة من تلك المشاريع في المواعيد المخطط لها، نتيجة تأخر الهيئة الهندسية للجيش في تسليم المرافق والطرق التي كان مقرراً إنجازها نهاية العام الماضي، فضلاً عن انتقادهم سوء تصرف الجيش وشركاته في العديد من المساعدات التي تلقتها الدولة وفوض السيسي الجيش بإدارتها، خصوصاً على مستوى مشاريع المدن الجديدة. وكان السيسي قد أصدر عام 2015 قراراً جمهورياً، يُعتبر مفصلياً في تكريس قوة الجيش الاقتصادية، منحه به صراحة صلاحية «تأسيس الشركات بكافة صورها، سواء بمفرده أو بالمشاركة مع رأس المال الوطني أو الأجنبي»، وذلك بهدف تجهيز وإعداد مدن ومناطق عسكرية، والقيام بجميع الخدمات والأنشطة التي من شأنها تحقيق أهدافه وتنمية موارده، وذلك بواسطة جهاز وزارة الدفاع المختص ببيع الأراضي والعقارات المملوكة للدولة التي تخليها القوات المسلحة. يذكر أن قانون تنمية سيناء ولائحته يحظران التملك أو الانتفاع أو الإيجار، أو إجراء أي نوع من التصرفات في الأراضي والعقارات الواقعة في المناطق الإستراتيجية ذات الأهمية العسكرية، والمناطق المتاخمة للحدود، على أن يكون استغلالها طبقاً للضوابط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الدفاع، والجزر الواقعة بالبحر الأحمر، والمحميات الطبيعية والمناطق الأثرية وحرمها.

خاص

رسالة مصرية للسودان بشأن سد النهضة

زيارة محتملة لعباس كامل إلى إثيوبيا

نقل رئيس المخابرات المصرية رسالة إلى الخرطوم بشأن سد النهضة، فيما ستركز زياراته المستقبلية على الحلول السلمية

القاهرة ـ العربي الجديد

كشفت مصادر دبلوماسية مصرية أن الزيارة التي أجراها رئيس المخابرات العامة عباس كامل إلى الخرطوم لبحث قضية سد النهضة، أمس الأول، هي الأولى من سلسلة زيارات سيجريها خلال الأسابيع المقبلة بين العواصم المرتبطة بالقضية والمُراقبة لها، مرجحة أن يزور كامل أديس أبابا قريباً، بصورة لم يتحدد بعد ما إذا ستكون سرية أم معلنة. وقالت المصادر إن الرسالة الشفهية التي بعث بها رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي بواسطة عباس كامل إلى رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان، تضمنت إعراب مصر عن قلقها مما وُصف بـ«تذبذب الموقف السوداني» في القضايا الأساسية محل الخلاف مع إثيوبيا. ولم يؤد التنسيق المصري مع السودان منذ إبريل/نيسان الماضي، في أعقاب رفض الخرطوم التوقيع على مسودة اتفاق واشنطن التي وقعت القاهرة عليها منفردة، إلى أي حلحلة في ملف سد النهضة.

وذكرت المصادر أن السبب الأساسي للزيارة في هذا التوقيت أن الوفد السوداني، خلال الاجتماع التحضيري للجولة المقبلة من المفاوضات، أبدى موقفاً مغايراً لما كانت عليه مقترحاته في بعض النقاط التفصيلية المطروحة، لتكون جزءًا من الاتفاق القانوني الملزم، فضلاً عن وجود إشارات ومعلومات عن خلافات داخل مجلس السيادة حول التنسيق القائم خلال الفترة الأخيرة مع مصر في القضية، حيث ترى بعض مكونات المجلس وأعضائه أن مصلحة السودان على المدى الطويل ليست مع الارتباط بالموقف المصري.

كما ربطت المصادر بين الزيارة وبين التصريحات الأخيرة التي أطلقها رئيس المفوضية القومية السودانية للحدود معاذ تقنو، وأبرزتها وكالة الأنباء الرسمية، والتي ذكر فيها أن «حلايب وشلاتين سودانية بنسبة مائة بالمائة، ولا يوجد ذرة شك في ذلك»، زاعماً، في الوقت نفسه، أنه «لا توجد مشاكل حدودية مع إثيوبيا». وأضافت المصادر أن السيسي طلب من البرهان وعضو مجلس السيادة المقرب منه محمد حمدان دقلو (حميدتي)، عبر رسائل حملها عباس كامل، تثبيت موقف السودان المعارض لإجراءات الأحادية الإثيوبية لإظهار أديس أبابا كطرف منقلب على طاولة التفاوض، ما يمكن القاهرة من فتح خطوط اتصالات دولية، لاجتذاب تأييد دولي ومؤسسي لموقفها.

وجدد السيسي تعهده بإرسال مزيد من المساعدات لمجلس السيادة السوداني، على مستوى الدعم الفني والمالي في مجالات الزراعة والنقل والطاقة، فضلاً عن عروض الوساطة لدى بعض الدول الأوروبية لاجتذاب المزيد من المساعدات والقروض، إلى جانب المضي قدماً في ملف التعاون الأمني والاستخباراتي.

أما الزيارات القادمة المتوقعة لعباس كامل، بما في ذلك الزيارة المحتملة لإثيوبيا، فأوضحت المصادر أنها ستركز على تأكيد استبعاد مصر للحلول العنيفة في التعامل مع القضية، والترويج لموقف القاهرة الأخير من نقل الملف إلى مجلس الأمن ثم الاتحاد الأفريقي باعتباره شهادة لحسن نواياها، إلى جانب التأكيد على حرص السيسي شخصياً على استقرار الوضع السياسي في إثيوبيا، وعدم ممانعته في

معلومات عن خلافات داخل مجلس السيادة حول التنسيق مع مصر

تعليمات للإعلام المصري بالتركيز على المسار التفاوضي

توجه رئيس وزرائها أبي أحمد للري العام في بلاده ببيانات وتصريحات، ربما يراها المصريون سلبية، لكنها تسهم في تهدئة الأوضاع في إثيوبيا وضمان استقرار نظام الحكم فيها، ولكن في المقابل ينبغي على أحمد ووزرائه الالتزام بمسار تفاوضي منتج وفعال تحت رقابة واضحة. وأشارت المصادر إلى أن هذه الرؤية تم إخطار بعض العواصم المراقبة بها أخيراً في إطار طلب السيسي منها ممارسة ضغوط على إثيوبيا.

وثمة خيط يربط بين المعلومات التي ترويها المصادر عن الخطاب المصري في كواليس الاتصالات والزيارات والخطاب الذي أدلى به السيسي، أمس الأول، عن تطورات الأزمة، والذي كان هدفه تهدئة الرأي العام المصري، وإسكات الأصوات التي تعالت أخيراً في وسائل الإعلام تطالب باتخاذ مواقف صارمة من إثيوبيا، بما فيها مقترحات العمل العسكري. وفي هذا الصدد، كشف مصدر إعلامي، في إحدى القنوات المملوكة للمخابرات العامة، أن تعليمات جديدة صدرت بشأن تناول القضية بعد خطاب السيسي، تتضمن التركيز فقط على المسار التفاوضي والمشاريع التي تقلل حجم الأضرار المتوقعة على مصر، وعدم استضافة شخصيات تناولت أخيراً احتمالات العمل العسكري أو التخريب.

وبالتوازي مع تلك المستجدات، كشفت المصادر الدبلوماسية تجدد الاتصالات بين مصر والصين لاستكشاف ما يمكن للأخيرة تقديمه لحلحلة الأزمة، بالضغط على الجانب الإثيوبي أو بتقديم مساعدات «كبيرة» لمصر لمساعدتها على تلافي الأضرار المتوقعة، بما لها من خبرات طويلة في التعامل مع قضايا الأنهار. وترتبط هذه الاتصالات بالعرض الذي سبق وقدمته لتقريب وجهات النظر منتصف الشهر الحالي، والذي سبق ووصفته مصادر «العربي الجديد»، بـ«محاولة لتحسين العلاقات وتلافي اهتزاز الثقة بين الجانبين، بعد إعاقة الصين طرح مشروع القرار المصري المدعوم أميركياً لإلزام إثيوبيا باستئناف المفاوضات ومنح الملء الأول المنفرد للسد». ويتضمن العرض دخول بكين كوسيط مستقل لمحاولة تقديم حلول وسط بين الجانبين.

سيجري كامل سلسلة زيارات لعواصم مرتبطة بالقضية (خالد دسوقي/فرانس برس)

متابعة

أشكنازي: لا أحد منشغل بالضم حالياً

رام الله، القدس المحتلة ـ العربي الجديد

بعد مرور شهر على تأجيل الاحتلال الإسرائيلي ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي، غابي أشكنازي، أمس الأربعاء، أن مخطط الضم ليس مطروحاً حالياً، وأن موقف حزبه، «كاحول لفان»، لم يتغير حيال الضم وأنه في حال تنفيذه، فإنه ينبغي أن يتم ذلك بالاتفاق مع أطراف عديدة في العالم. ورداً على سؤال حول مخطط الضم، قال أشكنازي لإذاعة الجيش الإسرائيلي إن «لا أحد مشغل بالضم الآن. ولا الأميركيين أيضاً، لكنه أضاف أنه «لا يمكنني القول بشكل مؤكد أن الضم أزيل عن الأجندة». وأشار أشكنازي إلى أنه يتحدث مع نظيره وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أسبوعياً.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، قد أعلن سابقاً عزمه الشروع في ضم أراض فلسطينية بالضفة الغربية في الأول من يوليو الحالي، ولكنه أرجأ العملية بسبب خلافات في داخل الحكومة الإسرائيلية، وعدم وجود اتفاق مع الإدارة الأميركية حول بدء العملية.

في سياق آخر، رفضت الهيئة العامة للكنيست، أمس، مقترحاً لتعديل «قانون أساس القومية» تقدّمت به قائمة «يش عتيد – تيلم». وعارض القانون، بالإضافة إلى الأحزاب التي سبّته عام 2018، قائمة «كاحول لفان» التي وعدت خلال الجولات الانتخابية الماضية بتعديل القانون. وتغيّب رئيس القائمة، وزير الأمن، بني غانتس، عن الجلسة. وبحسب ما أورد موقع «عرب 48»، امتنعت القائمة المشتركة عن التصويت على القانون، وعزت ذلك إلى أنّ «الموقف الأساسي والجوهري للقائمة المشتركة، هو إلغاء كل القانون وإرساء المساواة التامة للمواطنين العرب الفلسطينيين في البلاد».

وذكرت القائمة المشتركة أن التعديل «يكرّس، عملياً، ضمّ إسرائيل للقدس الشرقية المحتلة، في حين تؤكد المشتركة على أنّ القدس الشرقية أرض محتلة، ويجب أن يُكنس عنها الاحتلال لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية العتيدة، بمقتضى قرارات الأمم المتحدة وموقف السواد الأعظم من المجتمع الدولي».

ميدانياً، أصيب عدد من المواطنين بالاختناق، أمس الأربعاء، نتيجة استنشاقهم الغاز المسيل للدموع، خلال مواجهات اندلعت مع جيش الاحتلال الإسرائيلي، عقب اقتحامه بلدة كفر عقب شمالي مدينة القدس المحتلة. وأعلن نادي الأسير الفلسطيني أن قوات الاحتلال شنت ليل الثلاثاء وأمس الأربعاء، حملة اعتقالات في الضفة الغربية بما فيها القدس طاولت 25 فلسطينياً، بينهم 12 من محافظة نابلس، و3 من محافظة القدس، و3 من محافظة بيت لحم، ومواطن آخر من الخليل ومواطن من جنين، ومواطنان من طولكرم، و3 من الأغوار الشمالية.

من جانب آخر، استدعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، صباح أمس، نائب محافظ القدس عبد الله صيام، ونائب أمين سر إقليم «فتح» في القدس عادل أبو زنيد، وأمين سر حركة «فتح» في بيت حنينا عامر عوض، وأمين سر حركة «فتح» جبل المكبر آياد بشير، للتحقيق في المسكوبية.

على صعيد آخر، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أساسات منزل قيد الإنشاء في بلدة بيت عوا جنوبي غرب الخليل، تعود ملكيته للمواطن معاذ حافظ سويطي، وتبلغ مساحته 150 متراً مربعاً، بحجة البناء من دون ترخيص، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الرسمية الفلسطينية «وفا».

في سياق منفصل، اقتحم 165 مستوطناً، باحات المسجد الأقصى، بحراسة شرطة الاحتلال، ونفذوا جولات استفزازية. وتأتي هذه الاقتحامات على وقع مناشدات للفعاليات المقدسية بشدّ الرحال إلى الأقصى، اليوم الخميس، بالتزامن مع يوم عرفة، والرباط فيه حتى مغيب الشمس، والإفطار في باحاته للتصدي للاحتلال ومستوطنيه، عقب الدعوات لاقتحامه.

رفض الكنيست مقترحاً لتعديل «قانون أساس القومية»

واصل الاحتلال اتهاكاته في الضفة (الأناضول)

واقتحمت قوات الاحتلال مخيم الدهيشة جنوبي بيت لحم جنوبي الضفة الغربية، وداهمت منازل عدة، واعتقلت الشاب مراد الحايك بعد الاعتداء عليه بالضرب المبرح، إضافة لاعتقال شاب آخر من المخيم، فيما تزامن اقتحام مخيم الدهيشة مع اندلاع مواجهات بين الشبان وتلك القوات من دون تبليغ عن وقوع إصابات، فيما اعتقلت قوات الاحتلال شاباً من منطقة جبل هندازة شرق بيت لحم.

إلى ذلك، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، الأسير المحرر مهنا شرقاوي من بلدة الزبابدة جنوبي جنين شمالي الضفة الغربية، بالقرب من معسكر سالم غربي جنين، فضلاً عن احتجاز مواطنين فلسطينيين من مخيمي طولكرم ونور شمس شرق مدينة طولكرم شمالي الضفة الغربية. واقتحمت قوات الاحتلال نابلس وقرى وبلدات عصيرة الشمالية وطوزرة والبادان وبيت فوريك بمحافظة نابلس، واعتقلت تسعة فلسطينيين بينهم المحامي معاذ موسى، والأسيران المحرران الشقيقان إسلام وعاصم بشكار، علماً بأن والدهما هو الأسير عنان بشكار، فيما اعتقلت قوات الاحتلال شاباً من مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية. واعتقلت شرطة الاحتلال المرابطة هنادي الحلواني من منزلها بحي الجوز في القدس المحتلة، بعد اقتحامة وتحطيم محتوياته، كما اعتقلت قوات الاحتلال شابين بعد دهم منزليهما في بلدة عناتا في القدس المحتلة.

الحدث

الأردن: انتخابات نيابية وسط كورونا

قرّر ملك الأردن عبد الله الثاني الإبقاء على مجلس النواب الحالي حتى نهاية ولايته، فيما تم تحديد 10 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل موعداً للانتخابات

عمان ـ العربي الجديد

يستعد الأردن لإجراء انتخابات نيابية في 10 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، ما يعني تلقائياً بقاء حكومة عمر الرزاز حتى إجراء الاقتراع، الذي سيتم وسط انكماش اقتصادي حاد بسبب انتشار فيروس كورونا. وجاء الإعلان الملكي وسط حالة من الترقّب في الأوساط السياسية حول موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة، خصوصاً أنه منذ مرحلة الانفراج الديمقراطي في العام 1989 لا يوجد موعد ثابت وحاسم لإجراء الانتخابات، فقد اعتاد الأردنيون حلّ مجلس النواب قبل انتهاء ولايته، رغم أن الأصل الدستوري يحدد عمر مجلس النواب الأردني بأربع سنوات. وستجري الانتخابات في وقت تواجه فيه الدولة المعتمدة على المساعدات الخارجية انكماشاً اقتصادياً حاداً بسبب وباء كورونا.

وأصدر العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني إرادة ملكية، أمس الأربعاء، بإجراء انتخابات لمجلس النواب مع انقضاء أربع سنوات، في سبتمبر/ أيلول المقبل، هي عمر المجلس الحالي، إذ تجرى الانتخابات وفق الدستور مرة واحدة كل أربع سنوات. وذكر الديوان الملكي، في بيان، أن «الإرادة الملكية السامية» صدرت اليوم (أمس) الأربعاء، بإجراء الانتخابات لمجلس النواب، وفق أحكام القانون». وقال رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات في الأردن خالد الكلالدة إنه «تم تحديد يوم الثلاثاء المصادف العاشر من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل موعداً لإجراء الانتخابات». وأضاف أن «المملكة، كما العالم، تمر بظروف جائحة كورونا، وكنا استعددنا سلفاً لهذه الظروف بناء على التعليمات لضمان سلامة الناخب والمرشح والعامل بمركز الانتخاب». وتابع «خاطبنا دائرة الأحوال المدنية، وهي تحتاج سبعة أيام لتجهيز كشوفات الناخبين»، مشيراً إلى أن الهيئة تجري مسحاً للتأكد من جاهزية مراكز الاقتراع.

وكانت الهيئة المستقلة للانتخابات أكدت، الأسبوع الماضي، أنه «لا يوجد حتى الآن جداول للناخبين، ذلك أن المعدّ حالياً ما يزال سجلات للناخبين لدى دائرة الأحوال المدنية والجوازات، تأخذ صفة الجداول الأولية للناخبين بعد صدور الإرادة الملكية بإجراء الانتخابات تستلمها الهيئة من الأحوال المدنية لتقوم بعرضها، ليتم تنقيحها بعد ذلك وصولاً لأن تصبح جداول نهائية تجرى بموجبها الانتخابات النيابية».

وتحدث مدير العمليات الانتخابية في الهيئة ناصر الحباشنة، أخيراً، عن آلية توزيع الناخبين، التي ستشمل 2500 مركز، لافتاً إلى إجراء مسح ميداني في كل مناطق المملكة لتحديد المراكز الجديدة، على أن يتم إجراء توزيع أولي للناخبين بمعدل 500 ناخب في كل مركز لتفادي الاكتظاظ في مراكز الاقتراع والفرز بسبب فيروس كورونا. وأوضح أن عدد العاملين في العملية الانتخابية يتجاوز 60 ألف شخص، تم تقسيمهم إلى فئات حسب المراحل الانتخابية. وأوضح الحباشنة أنه «سيتم توفير كل مستلزمات السلامة للجان والمراقبين، وسيتم تنظيم دخول الناخبين، وسيمنع دخول من لا يرتدي الكمامة، على أن تعطى الأولوية لكبار السن والحوامل وذوي الإعاقة. كما سيتم استخدام تقنية «باركود» للإسراع في عملية التحقق من هوية الناخبين، وتزويد كل ناخب بقلم خاص فيه، على أن يتم رش إصبع الناخبين بالحبر عوضاً عن غمسه».

يشار إلى أن الانتخابات النيابية السابقة كانت أجريت في 20 سبتمبر/ أيلول 2016.

تجري هيئة الانتخابات مسحاً للتأكد من جاهزية مراكز الاقتراع

شرق غرب

روحاني: خيار أميركا الامتثال للقوانين

وضع الرئيس الإيراني حسن روحاني (الصورة)، أمس الأربعاء، الولايات المتحدة أمام خيار وحيد لإنهاء التوتر مع بلاده، ألا وهو تنفيذ القانون وبنود الاتفاق النووي والتعويض للإيرانيين، واصفاً تحرش مقاتلات أميركية بطائرة ركاب إيرانية في الأجواء السورية، الأسبوع الماضي، بـ«الإرهاب الجوي». وأكد روحاني، خلال ترؤسه اجتماعاً للحكومة، أن «الشيطنة الأميركية مؤشر إلى فشل سياسات الولايات المتحدة المعادية لإيران»، متوعداً بـ«ردّ حازم» إذا نجحت واشنطن بتمديد حظر السلاح المفروض على إيران في مجلس الأمن.

(العربي الجديد)

صواريخ من تحت الأرض بمناورات «الحرس الثوري»

واصلت قوات «الحرس الثوري الإيراني»، أمس الأربعاء، مناوراتها لليوم الثاني على التوالي في مياه الخليج ومضيق هرمز، مطلقة صواريخ بالستية من مواقع تحت الأرض، ومهاجمة مجسماً لحاملة طائرات أميركية. وأكدت وسائل إعلام إيرانية أن عملية إطلاق الصواريخ «تمّت بتمويه كامل وبنجاح»، معتبرة أنها «ستضع أجهزة استخبارات العدو أمام تحديات جادة».

(العربي الجديد)

الأمم المتحدة: يحق تقييد الاحتجاج لدواع صحية

رأت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أمس الأربعاء، أن من حق الحكومات تقييد الاحتجاجات للحفاظ على الصحة العامة، وذلك في وثيقة جديدة باسم «تعليق عام». وقالت الوثيقة إن «الاستناد إلى حماية الصحة العامة ربما يسمح بشكل استثنائي بفرض قيود، منها عندما يتفشى مرض معد وتصبح التجمعات خطرة»، فيما أكد محرر الوثيقة كريستوف هينس أن التفسير القانوني يهدف إلى وضع «قواعد للعبة ليس فقط للمحتجين، لكن للشرطة أيضاً».

(رويترز)

إسبر يعلن سحب آلاف الجنود من ألمانيا

أعلن وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر (الصورة)، أمس الأربعاء، أن بلاده قررت سحب 11900 جندي من ألمانيا، لإعادة نشر جزء كبير منهم في بلجيكا وإيطاليا، مؤكداً أن واشنطن تنظر أيضاً في إعادة نشر قوات لها في بولندا ودول البلطيق، في حال التوصل إلى اتفاق مع هذه الدول حول ذلك.

(فرانس برس)

أميركا تلتزم دعم اليابان بأزمة بحر الصين

قال قائد القوات الأميركية في اليابان، اللفتنانت جنرال كيفين شنايدر، أمس الأربعاء، إن بلاده تدعم احتجاج طوكيو بشأن إبحار السفن الصينية في المياه الاقتصادية اليابانية بالقرب من جزر بحر الصين الشرقي المتنازع عليها. وقال شنايدر: «إن الولايات المتحدة تحمل التزاماً مطلقاً تجاه 100 في المائة بمساعدة حكومة اليابان بشأن وضع جزر سينكاكو، والتي تطلق عليها الصين اسم دياويو، وتؤكد أنها جزء من أراضيها»، واصفاً الصين بأنها «التحدي الأول» للأمن الإقليمي.

(أسوشييتد برس)

تبني نظريات اليمين بشأن كورونا

ترامب يعاود التضليل

أظهر الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مجدداً، ميلاً للتشكيك في خطر كورونا، وذلك بتأثير من اليمين المتطرف، وتماشياً معه لدواعٍ انتخابية

متأرجحاً مراراً بين الثقة بالقدرات العلمية الأميركية في مواجهة وباء كورونا، والتعاطف مع اليمينيين المتطرفين، حتى من غير الأميركيين، والذين يقولون إن مخاطر الإصابة باليفروس يتم تضخيمها، لم يستطع الرئيس الأميركي دونالد ترامب فرض نفسه كمصدر موثوق في ما يتعلق بأي معلومة يقدمها عن الفيروس الذي يضرب العالم منذ بداية 2020. وكان هذا الأمر محلّ انتقاد خلال الأشهر الأولى من تفشي الوباء، حين أخفقت الولايات المتحدة في قيادة العالم للخروج من الأزمة، ما جعل مواجهة كورونا تفتقد إلى الدور الريادي الذي يفترض أن تؤديه أميركا، وللتعاطي الجماعي الدولي مع وباء بحجم الكارثة.

ولطالما ارتبطت إدارة ترامب لأزمة الوباء باعتبارات انتخابية بالدرجة الأولى، لا سيما في ظلّ رفض قاعدته أولاً لمبدأ الإغلاق والحجر المنزلي. وفيما تراجعت أرقام التأييد له أخيراً في استطلاعات الرأي، نتيجة تحول الولايات المتحدة إلى بؤرة متقدمة للوباء، سعى الرئيس أخيراً لتبني خطاب جدي، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، بعدما عاد للترويج لمعطيات مغلوطة، بتأثير من اليمين المتطرف المؤيد له، أو حتى تماشياً معه.

وبعدما اعتمد خلال الأيام القليلة الماضية خطاباً رصيناً للتوعية من «كوفيد 19»، عكس الرئيس الأميركي مجدّداً التوجه، وعاد لنشر معلومات طبية مضلّلة، وتوجيه الانتقادات لكبير خبراء خلية مكافحة الفيروس، أنطوني فاوتشي، والحديث عن نظريات مؤامرة.

وحذفت منصتا «تويتر» و«فيسبوك»، في خطوة نادرة، تسجيلاً مصوراً استخدمه ترامب، يقول فيه أطباء للأميركيين إن وضع الكمامات غير ضروري، وإن عقار هيدروسكي كلوروكين المضاد للملاريا يمكن أن يشفي المصابين بالوباء. وأعلن موقع «تويتر»، أول من أمس الثلاثاء، أن استخدام الفيديو في تغريدة يشكل «انتهاكاً لسياستنا بشأن المعلومات المضللة المتعلّقة بكوفيد 19». كذلك منع «تويتر» دونالد جونيور، نجل ترامب والشخصية الفاعلة في حملته، من إطلاق تغريدات لمدة 12 ساعة، بعدما حمّل نسخة من الفيديو، الذي بثته أيضاً شبكة «بريتبارت» اليمينية.

وفي الفيديو مجموعة طبية، تطلق على نفسها اسم «أطباء الجبهة الأمامية في أميركا»، تتحدّث بالنيابة عنها طبيبة تدعى ستيلا إيمانويل، تطرح نفسها أيضاً مدافعة عن اليمين المتطرف، وتؤمن بالشعوذة. وتدعي إيمانويل، التي تصف نفسها بأنها «فأس الله في ميدان المعركة»، أن «لليفروس علاجاً» هو هيدروكسي كلوروكين، وهي مقولة أثبتت علمياً خطأها. كما أنها تتحدث عن مصادر خيالية للوباء، رابطة إياها بخرافات تتعلق بتزاوج الشياطين والسحرة مع الأرواح خلال نوم الإنسان. وأبدى ترامب خلال مؤتمر صحافي في البيت الأبيض أخيراً، إعجابه بإيمانويل، قائلاً «أظن أنهم (المجموعة) أطباء محترمون، وكان من بينهم سيدة، أعتقد أنها رائعة ومؤثرة. لا أدري من أي بلد تتحدر، لكنها قالت إن حققت نجاحات كبيرة في علاج عدد من الأشخاص. ولديها صوت جميل».

حاول ترامب اتخاذ موقف أكثر رصانة في الفترة الأخيرة (درو انجيرير/ Getty)

كرر الرئيس الأميركي تبني نظريات تدين خبراء الأوبئة

إلى ذلك، أعاد الرئيس الأميركي الإثنين الماضي، تغريد محتوى يتحدث عن نظرية مؤامرة تلقى رواجاً لدى اليمين المتطرف، مفادها بأن كبير خبراء خلية مكافحة كورونا، الطبيب أنطوني فاوتشي، ساهم في تفاقم تفشي الوباء، لإلحاق الضرر بحملة ترامب الانتخابية. وتسلط إيمانويل، في التغريدة، الضوء على «ما يجب اعتباره أكبر فضيحة في التاريخ الأميركي المعاصر»، وهي أن «تحريم هيدروكسي كلوروكين من قبل فاوتشي والديمقراطيين يهدف إلى مفاقمة وفيات كوفيد لإلحاق الضرر بترامب».

ورداً على ذلك، أكد فاوتشي في تصريح أدلى به لشبكة «إيه بي سي نيوز» الإخبارية أول من أمس، عدم قراءته التغريدات، وأنه لم يضلل الشعب الأميركي في أي ظرف»، موضحاً أن البلاد «تعيش وسط أزمة تتعلق بجائحة».

وكان ترامب قد اعتمد قبل أسبوع خطاباً أكثر رصانة في حديثه عن الأزمة الصحية، وهو زار الإثنين الماضي مختبراً طبياً في كارولينا الشمالية يعمل على إيجاد لقاح لكورونا، وتفقد تجهيزات مختبر «فوجيفيلم دايوسينث بايوتكنولوجيز» لتأكيد دعمه للاستجابة العلمية للجائحة. وقال «سنحقق انتصاراً على الفيروس عبر إطلاق يد العبقرية العلمية الأميركية». وبالفعل، فقد تم توقيع عقد مع المنشأة لإنتاج كميات من لقاح تجريبي تطوره «نوفافاكس»، في إطار مبادرة حكومية بمليارات الدولارات باسم «أوبريشن وورب سبيد» (عملية أسرع من الضوء).

(العربي الجديد، فرانس برس)

متابعة

الفيدراليون لقمع احتجاجات أميركا

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أظهر احتدام الاحتجاجات الأخيرة في الولايات المتحدة، خصوصاً في بورتلاند . أوريغون، حماسة جمهورية عالية لقمعها بحجة «القانون والنظام»، عبر استخدام الحكومة الفيدرالية، خصوصاً في سبل نشر قوات وعملاء في المدن المتمردة. وكان لافتاً أن الأمر لم يكن اعتباطياً أو وفق القوانين العادية، بل كشف تحقيق لأربعة صحافيين في صحيفة «نيويورك تايمز» كيفية اتخاذ قرارات قمع الاحتجاجات. فقد ذكر الصحافيون، زولان كانو . يونغز، وسيرجيو أولموس، ومايك بيكر، وآدم غولدمان، أن مذكرات الحكومة أوضحت كيف كان رد الفعل الأمني متشدداً على الاحتجاجات المناهضة للعنصرية، ووصفوه بأنه كان مدفوعاً بـ«فهم هش لجذور التظاهرات». وأشاروا إلى أنه منذ الأيام الأولى للاحتجاجات الأخيرة ضد وحشية الشرطة والعنصرية، إثر مقتل المواطن جورج فلويد في 25 مايو/ أيار الماضي على يد أربعة ضباط شرطة في مينيابوليس . مينيسوتا، نظر بعض كبار المسؤولين الفيدراليين إلى المتظاهرين بقلق ودعوا إلى رد فيدرالي عام. وأماطوا اللثام عن مذكرة لنائب مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي «أف بي أي»، ديفيد باوديش، في 2 يونيو/ حزيران الماضي، وصف فيها الاحتجاجات بـ«الأزمة الوطنية»، ودعا إلى جانب التحقيق مع «المتظاهرين العنيفين والمحرّضين»، إلى جمع قادة «أف بي أي» المعلومات بالتعاون مع فرق استغلال مواقع التواصل الاجتماعي، لفحص ما وصفه بـ«السلوك المنظم للغاية». واقترح باوديش الاستفادة من «قانون هوبز»، الذي تم تطبيقه في أربعينيات القرن الماضي لـ«معاقبة الابتزاز لدى مجموعات عمالية»، من أجل معاقبة المتظاهرين.

وكتب في مذكرته أنه «حين حصلت أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، لم يتشاجر الناس حول ما إذا كان هناك خطر محدق بهم أم لا»، مضيفاً أن «استمرار كورونا يجب ألا يعرقلهم عن تطبيق القانون».

وجاءت المذكرة بعد عطلة نهاية الأسبوع، التي تلت مقتل فلويد، مع انتشار حالات النهب في بعض المدن، ثم أبعد العملاء الفيدراليون المتظاهرين السلميين من البيت الأبيض بعنف طاول الصحافيين أيضاً، وفق ما هو موثق بالصورة والصوت، كي يتمكن الرئيس دونالد ترامب من السير عبر ساحة لافاييت. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الاستجابة الفيدرالية نقطة محورية لإدارة ترامب وحملة إعادة انتخابه. وهو ما اعتبره باوديش «حاجة الوكالات إلى القليل من التحفيز لتبنّي موقف الرئيس القوي».

كذلك دافع وزير العدل وليام بار عن الخطوات المتخذة فيدرالياً، بقوله إن «الصراع في بورتلاند لم يكن احتجاجاً على الإطلاق، ولكنه اعتداء على الحكومة». وذكر أمام اللجنة القضائية في الكونغرس، أول من أمس الثلاثاء، أنه «من اللافت أن رد العديد من وسائل الإعلام والمكاتب المحلية المنتخبة على هذا الاعتداء المنظم كان إلقاء اللوم على الحكومة الفيدرالية». وأضاف ساخراً: «لتوضيح ما يجب أن يكون واضحاً، لا يلقي المتظاهرون السلميون المتفجرات على المحاكم الفيدرالية»، في إشارة إلى رمي المتظاهرين مفرقعات أمام مبنى المحكمة الفيدرالية في بورتلاند.

وندّد بار بالمحتجين الذين وصفهم بأنهم «فوضويون ولا يحق لهم تدمير الممتلكات الفيدرالية أو إنزال التماثيل والآثار التي يعدّها البعض عنصرية».

وذكر الكتّاب الأربعة أنه في نهاية مايو الماضي قرّر ترامب اتهام مجموعة «أنتيفا» اليسارية بكل ما يحدث. ومنذ ذلك الحين، وجّه المدعون الفيدراليون اتهامات ضد متظاهرين في جميع أنحاء البلاد بتهمة ارتكاب جرائم، عادة ما يتم التعامل معها محلياً. في ديلاوير وألاباما مثلاً، وجّه المدعون اتهامات ضد أشخاص حطّموا نوافذ سيارات للشرطة. في أوهايو، اتهم المدّعون شخصاً بحرق كشك للموقف. وفي ميسوري، اتُهم رجل بكتابته منشوراً على «فيسبوك يحرّض على العنف»، قبل إسقاط التهم في وقت لاحق. في هذه القضية أبدت مارلين مينينديز سواريز، محامية الرجل، اعتقادها بأن «هذا النوع من التهم لم يكن سيُقدم تحت أي إدارة أخرى».

دعوات لسحب العملاء

ناشد رؤساء بلديات بورتلاند، وسياتل، وشيكاغو، وكانساس، والبوكيركي، ونيو مكسيكو، الكونغرس، سحب العملاء الفيدراليين من مدنهم. وذكروا، مساء أول من أمس الثلاثاء، أن «استخدام هذه الإدارة بشكل فاضح للقوة الفيدرالية في المدن بسبب اعتراضات السلطات المحلية يجب ألا يحدث أبداً». غير أن المحامي الفيدرالي، بيلي ويليامز، أكد «بقاء الفيدراليين، حتى تتوقف الهجمات على المحاكم الفيدرالية».

واصل المتظاهرون احتجاجاتهم في بورتلاند (Getty)

رصد

ماكغريغور مؤيد لانسحاب القوات الأميركية من العراق وسورية (يوتيوب)

ماكغريغور رجل الرئيس في برلين

برلين ـ **شادي عاكوم**

أظهر ترشيح الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الكولونيل المتقاعد، دوغلاس ماكغريغور، لمنصب سفير الولايات المتحدة في ألمانيا، عزمه على سحب 9500 جندي أميركي منها. ففي حال وافق مجلس الشيوخ على ترشيح ترامب، سيخلف ماكغريغور حليفاً آخر لترامب، وهو ريتشارد غرينيل، الذي سينضمّ إلى حملة الرئيس الانتخابية. ومن المرتقب أن يدفع ماكغريغور باتجاه سحب الجيش الأميركي من ألمانيا، كونه من الداعمين الأساسيين لسحب القوات الأميركية من العراق وأفغانستان وسورية. ورأى أنه لا توجد مصلحة ضرورية تقتضي بأن تبقي الولايات المتحدة قواتها في العراق وسورية، معتبراً أن تركيا هي من تمثل تهديداً رئيسياً، لا إيران.

يتحدر الضابط السابق من فيلادلفيا، أكبر مدن ولاية بنسيلفانيا، وهو خريج أكاديمية «ويست بوينت» العسكرية، وحاصل على دكتوراه من جامعة فيرجينيا. وسبق له أن أثار ضجة خلال سنواته العسكرية بدعواته لإصلاح القوات المسلحة الأميركية، في كتاب «حلّ الكتائب» الصادر عام 1997. ماكغريغور خبير في التاريخ العسكري الألماني، ويحمل شهادة دكتوراه باحث في العلاقة بين ألمانيا الشرقية والاتحاد السوفييتي، إبان الحرب الباردة (1947 . 1991). وصفه البيت الأبيض أخيراً بأنه «مستشار حرب رفيع»، و«خبير معترف به في التخطيط والاستراتيجية العسكرية». وكان ماكغريغور صريحاً في انتقاده حرب العراق عام 2003، إلى درجة وصف فيها قائد التحالف الدولي، ديفيد بترايوس، بأنه «أحمق» روّج له الساسة والإعلام من أجل الاستفادة منه. مع العلم أن ماكغريغور قاد خلال حرب الخليج عام 1991 لتحرير الكويت، وحدة مدرعة دبابات قتالية رئيسية، قضت بسرعة على عشرات المركبات العراقية المدرعة. وشارك في عملية حلف شمال الأطلسي الجوية في كوسوفو عام 1999، وكان كبير المخططين العسكريين تحت قيادة الجنرال ويسلي كلارك. إلا أنه وعلى الرغم من النجاح العسكري والجوائز التي نالها، فقد حقه في الترقية لرتبة جنرال مرات عدة، ويقال إن السبب يعود لسوء تصرفاته وغطرسته.

في عام 2004 ترك الخدمة وأسس شركة استشارية، وهو مقرّب من القنوات التلفزيونية اليمينية، مثل شبكة «فوكس نيوز»، التي حلّ فيها ضيفاً مرات عدة في «برنامج تاكر كارلسون» الشهير والمفضّل لدى ترامب، فدافع بقوة عن قرار الرئيس بالانسحاب من سورية في وجه الانتقادات التي واجهته. مع ذلك، فقد اعتبرت صحيفة «تاغس شبيغل» الألمانية أن توقعات ماكغريغور السياسية غالباً ما تكون خاطئة بعض الشيء، لافتة إلى توقعه مثلاً أنه في عام 2015 بالكاد يمكن لأي شخص في الولايات المتحدة الاقتراض بسبب ارتفاع مستوى ديونها، وأن منطقة اليورو ستتفكك حتى قبل ذلك التاريخ، وعلى الجيش الأميركي أن يتكيّف مع انخفاض الميزانيات. ووفقاً لمقال تحليلي كتبه في ربيع عام 2019 اعتبر الضابط المتقاعد أن «الأطلسي لا يموت بل تحول إلى زومبي (نوع خيالي من الأشخاص الأحياء. الأموات)». وعندما أجبر جون بولتون على الاستقالة كمستشار للأمن القومي في عام 2019، كان ماكغريغور واحداً من ضمن خمسة مرشحين لخلافته.